الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد بوضياف المسيلة
University of MohamedBoudiaf
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمالمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية – قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموسومة بـ:

دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي
لولايةبرج بوعريريج بين سنة 2022 /2024

إعداد الطالب:
بداوي عبد الحفيظ

إشراف:
أ. د. بن عمير جمال الدين

لجنة المناقشة:

أ.د/ ابرادشة فريد ..... رئيسا
أ.د/ بن عمير جمال الدين ..... مشرفا ومقررا
د/ حريزي زكرياء ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2024 – 2025

ملحق بالقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أنا الممضي أسفله .

السيد(ة) بداوي عبد الحفيظ... الصفـــــــة ..طالب الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100872540 الصادرة بتاريخ: 2016/09/21 ببلدية جعافرة.

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية والمكلف بإنجاز أعمال بحث – مذكرة ماستر-- عنوانها: دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر– دراسة حالة: المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج. في الفترة الممتدة بين: 2022 إلى 2024.

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

تاريخ: 26 MAI 2025 .....

توقيع المعني:

المصادقة على التوقيع
السيد: بداوي عبد الحفيظ
بت.و./رسمي رقم: 100872540
بتاريخ: 2016/09/21
من طرف: البلدية جعافرة
جعافرة في: 03 JUIN 2025
رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
رئيس دائرة الشؤون العامة للإدارة الإقليمية
داود مزهود

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية برج بوعريريج - بلدية
03 الملحقة الإدارية لولاية برج بوعريريج

إهـــــــــداء

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

(سورة: الإسراء، الآية: 85)

الحمد لله الذي وفقني ، أن أتممت مذكرة الماستر، وماكنت لأفعل هذا لولا أن

فضل الله سبحانه وتعالى فله الحمد في الأولى والأخرة.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية

إخوتي وأخواتي ،الزوجة والأولاد الأهل والأصدقاء والأحبة

شكر وعرفان

{رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلنـــي برحمتـــــك في عبادك الصالحيـــن}

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقي لإنهاء هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور:" **بن عمير جمال الدين**" على تكرمه

بالإشراف على هذا العمل وعلى توجهاتهالقيمة، أسأل الله أن يمده بالصحة

والعافية وأن يجعلها في ميزان حسناته ، كما أتقدم بخالص الشكر لأعضاء

لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ،كما لا ننسى بالشكر لجميع

أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة الذين رافقونا

طيلة مشوارنا الدراسي.

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المعرفي للمجالس المحلية والتنمية المحلية

المبحث الأول :مفهوم المجالس المحلية

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية

الفصل الثاني : أدوار المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية

المبحث الأول :دور المجالس المحلية البلدية في تجسيد التنمية المحلية

المبحث الثاني:دور المجالس الولائية في تجسيد التنمية المحلية

الفصل الثالث : المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريرج (دراسة حالة خلال الفترة الممتدة بين 2024/2022)

المبحث الثاني : دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في اقتراح وتجسيد المشاريع

المبحث الثالث: أفاق ومعوقات المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمـــة:

عرفت دول العالم في إطار العولمة اهتماما متزايدا بدور الجماعات المحلية في عملية التنمية على كل الأصعدة، ويظهر ذلك من خلال الصلاحيات المخولة للمجالس المحلية في ظل التحولات والمتغيرات التي يطرحها الشأن المحلي من حيث التدخل المباشر في العديد من المجالات التي تمس الحياة بما يخوله لها القانون .وقد عبرت عن هذا الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية المحلية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "جعل الدولة أكثر قربا من المواطن "و"التحول إلى المحليات وتحقيق اللامركزية"، لذا فإن المجالس المحلية تعتبر من آليات الحكومة الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية، وأنها أقرب إلى المواطن وأكثر اهتماما بانشغالاته مما يؤهل هذه المجالس القيام بدور فعال للنهوض بالتنمية المحلية .وفي إطار تطور فكرة التنمية إلى مفهوم التنمية المحلية بعد الازدياد بالاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية على المستوي المحلي، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والبيئية للمجتمعات المحلية دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة من منظور التنمية .ومع هذا فإن التنمية المحلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وفق جملة من المبادئ الأساسية، و ذلك مع مراعاة مصالح الأجيال الحاضرة و المستقبلية، و بالتالي فإن جوهر التنمية المحلية هوالتفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة بغية إشباع احتياجاتهم المحلية وتحسين ظروفهم و إطار معيشتهم بشكل دائم ومستمر، فالتدرج في تطبيق مبادئ التنمية على المستوى المحلي إلى المستوى الوطني يعطي للمجتمعات المحلية دورا بارزا و محوريا في تحقيق عملية التنمية المحلي،ومن أهم ما جاء به مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة

والتنمية "قمة الأرض" المنعقدة عام 1992في ريو دي جانيرو بالبرازيل هو وضع مخطط أعمال خاص بالقرن الحادي والعشرين أو ما يسمى بـ " الأجندة 21 "والتي تبنتها العديد من دول العالم، وهي برنامج عمل يرمي إلى مواجهة المعوقات البيئية والتنموية للقرن الحادي والعشرين، كما تشكل خطة عمل عالمية تعمل على مقدمة تطبيق مبادئ التنمية في مختلف الأنشطة المحلية الممارسة بهدف تحقيق التنمية المحلية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى جاهدة إلى تحقيق تنمية قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها، هذه التنمية والتي لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز واضعة التنمية كأساس ومنطلق لهالتجسيد هذه التنمية، اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية الإدارية في التسيير والذي يقوم على وجود مجالس محلية ، و التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، و يتضح ذلك جليا من خلال مجموعة من الصلاحيات و المسؤوليات التي أوكلت للمجالس المحلية البلدية و الولائية عبر مختلف الإصلاحات القانونية المستمرة و ذلك في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و البيئية و غيرها، بهدف إدارة الشؤون المحلية العمومية وفق مقتضيات التنمية ، و بالتالي تحقيق التنمية المحلية،ولكن رغم كل هذه المجهودات المبذولة إلا أن واقع المجالس المحلية في الجزائر نجدها تعاني العديد من الصعوبات و العراقيل التي تحد من دورها و كفاءتها في تحقيق أهدافها التنموية، الأمر الذي يتطلب البحث عن بعض الحلول لمعالجتها، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي بهدف تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تساهم فيه المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في ظل القوانين الجديدة، ومعرفة أهم المعوقات والصعوبات التي تعترضها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المحلية ، وكيف يمكن التغلب عليها من خلال إعطاء بعض التطلعات والأفاق التنموية لتفعيل دور هذه المجالس

المحلية للاستجابة للمتطلبات والطموحات الشعبية حاضرا ومستقبلا، وبالتالي تحقيق التنمية محليا.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في مجموعة من الاعتبارات التالية:

-**من الناحية العلمية**:يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في ضوء التحولات السياسية و الاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون و الديمقراطية و المشاركة الشعبية، فالمجالس المحلية البلدية و الولائية تعتبر بمثابة المدارس النموذجية للديمقراطية و قاعدة لنظام الحكم الديمقراطي للدولة، و أن إشراك المواطنين في إدارة العملية التنموية على المستوى المحلي يدربهم على أصول العمل السياسي كما يعزز لديهم مهارات في تسيير و تدبير الشأن العام المحلي.

-كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز وظائف و أدوار المجالس المحلية بالجزائر في تلبية الاحتياجات و تقديم الخدمات العمومية المحلية لأفراد المجتمع المحلي حاضرا و الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة مستقبلا و حماية البيئة، و هذا من أجل تحقيق التنمية المحلية

. **منالناحية العملية**: تبرز الأهمية العملية للدراسة كونها تحاول تشخيص واقع المجالس المحلية بالجزائر من خلال تحليل مختلف الوظائف والأدوار التي تتمتع بها في سبيل تحقيق تنمية محلية فعالة وناجحة، وعليه فإن هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها من طرف صناع القرار على المستوى المحلي بهدف توعيتهم بالأهمية التي تحظى بها المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية بمختلف أبعادها، إضافة إلى الاستفادة من نتائج واقتراحات الدراسةوالعمل بها مستقبلا.

مبرراتاختيار الموضوع :تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية :

أ-**المبررات الموضوعية** :الأهمية البالغة التي أصبح يحظى بها موضوع المجالس المحلية في الوقت الراهنخاصة في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية التي عرفتها الجزائر مؤخرا على المستوى المحلي من خلال إصلاح قانوني البلدية والولاية، وقانون الانتخابات.

أهمية دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية بمختلف مجالاتهافي الجزائر والدور الكبير الذي تلعبه التنمية المحلية على المستوى المحلي .

البحث عن الصعوبات والأسباب التي حالت دون تحقيق التنمية المحلية فيالجزائر، ومحاولة اقتراح بعض الحلول والآفاق اللازمة لتجاوزها محليا.

ب-المبررات الذاتية :

-رغبة الباحث الشخصية في معالجة الموضوع بطريقة معمقة نظرا لكون الطالب عضو في المجلس الشعبي الولائي

-الرغبة في تشخيص واقع دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بالمجالس المحلية في الجزائر وتطورها، وكذلك التعريف بالتنمية المحلية

-معرفة مدى قيام المجالس المحلية في الجزائر بدورها الفعلي في تجسيد التنمية المحلية .

- التعرف على مدى قيام المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في تحقيق التنميةالمحلية على المستوى الإقليم الجغرافي للولاية

- إبراز العوائق والصعوبات التي تواجه المجالس المحلية في تحقيق التنميةالمحلية بالجزائر.

أدبيات الدراسة (دراسات سابقة):

تعتبر مرحلة الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراســـة من أهم المراحل المنهجية في الدراسة،فالباحث عندما يضع تصور لحدود البحث فإن هذا التصور لا ينبع من فراغ بل لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و يمكن تحديد أهم أدبيات الدراسة كالتالي:

مقال لـ : " رابح سرير عبد الله"، بعنوان " المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية "[1]

و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية و دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية باعتبار أن المجالس المنتخبة تمتلك طاقة الناخبين و توظف تلك الطاقة على مدى قدرة الممثلين المحليين في التعبير عن رغبات المواطنين، و مدى إخلاص المنتخبين لناخبيهم و هذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة و المنتخب و ما يقدمه من خدمات و تنمية محلية من جهة ثانية هي التي تحقق الكفاية الذاتية من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية و آليات للرشادة في التسيير، حيث أن العمل بمبادئ الحكم الراشد يوفر المال، و يرشد النفقات و يحل المشكلات المحلية بكل أصنافها،ومنه تحقيق الكفاية المحلية و هو المطلوب

---

1 رابح سرير عبد الله، "المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ع.2011.

كتاب لـ : " عجابي صبرينة" ، تحت عنوان " حوكمة المجالس المحلية المنتخبة– المشاركة في التشريع الجزائري[1]-وقد تناولت الباحثة في هذا الكتاب العلاقة التفاعلية بين المجالس المحلية و الحوكمة منخلال إبراز الإطار القانوني للمجالس المحلية المنتخبة في الجزائر و مدى تطبيق آليات المشاركة الفعالة من منظور الحوكمة و التحديات التي تعترضه.

الإشكالية:

تعتبر المجالس المحلية الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي و اللبنة الأولى في الهيكل الهرمي للمؤسسات الإدارية، إذ تعد أداة هامة في تنفيذ المشاريع و البرامج التنموية على المستوى القاعدي للدولة نظرا لقرب هذه المجالس المحلية من الواقع ومن المواطن، و لقد وضعت هذه المجالس المحلية أساسا بهدف تسيير شؤون المواطنين و تحسين مستوى وضعيتهم السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الصحية و البيئية و غيرها و تنفيذ السياسات العامة المحلية، وانطلاقا من هذا تحاول هذه الدراسة تحليل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية , وعليه نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

التساؤلات الفرعية:

كيف تشارك المجالس المحلية في عملية التخطيط للتنمية في ظل النظام المركزي المتبع لدى الحكومة؟

1صبرينة عجابي، حوكمة المجالس المحلية المنتخبة- المشاركة في التشريع الجزائري- (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018.

هل النزاعات والصراعات والخلافات التي تحدث بين أعضاء المجالس المحلية يمكن أن تكون سببا في إضعاف تحقيق التنمية المحلية؟

الفرضيات:

في إطار دراستنا للإشكاليةالمطروحة نتج عنها الفرضية الرئيسية التالية:للمجالس المحلية دور هام وفعال في تجسيد التنمية المحليةدراسة حالة(المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريرج)

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة نخلص إلى الفرضيات الفرعية الأتية:

– الأسلوب المركزي المتبع من طرف الحكومة يصعب من مهمة المجالس المحلية والمشاركة في عملية التخطيط للتنمية المحلية.

– كلما زادت النزاعات والخلافات والصراعات بين أعضاء المجالس المحلية كلما ضعفت مشاركتهم في التخطيط وإدارة وتسيير التنمية المحلية.

الإطار المنهجي للدراسة :

إن طبيعة الدراسة تقتضي منا الاستعانة بمجموعة من المناهج والاقترابات.تتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي: لكونه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم وهذا بالاعتماد على جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة المتمثلة في المجالس المحلية في الجزائر وتحليل دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في تجسيد التنمية المحلية من خلال قطاع الري وقطاع الصحة.

منهج دراسة حالة: يعتبر الدارسون منهج دارسة الحالة منهجا وصفيا متميز يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها وهو من أكثر التصاميم استخداما في إطار علم

السياسة على وجه الخصوص، وسيكون مناسبا لدارستنا الاستفادة من أدوات هذا المنهج بالنظر إلى طبيعة المجلس الشعبي الولائيلولاية برج بوعريريج كهيئة مداولة ،(فهو منهج مناسب لدراسة وحدة إدارية محلية) بهدف التعمق أكثر في تحليلها ودراستها من خلال مشاريعها التنموية المتعلقة بأي وحدة .

الاقتراب القانوني: وقد استعنا بهذا المقترب بالرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية والولاية والذي مفاده تحليل موقف المشرع، كما اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على الكتب والمجلات والرسائل العلمية والعقبات التي تعيق سير المجالس المحلية وأثرها على التنمية المحلية.

الاقتراب المؤسسي: و قد تم الاستعانة بهذا الاقتراب من خلال التركيز على دراسة المجالس المحلية البلدية والولائية كمؤسسات فاعلة للاستجابة للانشغالات و المتطلبات المجتمعية المحلية و تحقيق التنمية المحلية .

الاقتراب الوظيفي: حيث تم استخدام هذا الاقتراب من خلال تحليل وظائف و أدوار المجالس المحلية بالجزائر في عملية التنمية المحلية.

صعوبات الدراسة:

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة نقص المراجع الخاصة بالتنمية المحلية

- تعذر إجراء مقابلات بسبب الصراعات والخلافات القائمة بين أعضاء المجلس الشعبي الولائي

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :تركز هذه الدراسة على الجزائرفي إقليم ولاية برج بوعريريج

الحدود الزمنية: تتناول هذه الدراسة دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في الفترة الممتدة بين سنة 2024/2022 .

أدوات جمع البيانات:

الملاحظة: وتعرف الملاحظة بأنها "عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهـدة لسلـــــوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئيـة ومتابعــة سيرها واتجاهاتـــها وعلاقاتها بأسلوب علمـــي منظـم ومخطط وهــادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بيـن المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبيـــة احتياجاته " وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الملاحظة المباشرة من خلال الملاحظة الميدانية من طرف لجان المجلس خلال الخرجات الميدانية وتحرير تقارير على ما تم ملاحظته.

الفصل الأول:

الإطار المعرفي لمفهومي

المجالس المحلية

والتنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار المعرفي لمفهومي المجالس المحلية والتنمية المحلية

تمهيـــد:

إن المجالس المحلية تمثل ركيزة أساسية من ركائز التنظيم الإداري والسياسي والشق الشعبي في العمل المحلي ، فهي إحدى الآليات الديمقراطية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة، حيث يناط بها مناقشة الخطط وتوزيعها ومراقبة الجهاز التنفيذي والتسهيل على المواطن في أداء الخدمات لهم والأكثر تلاؤما مع التغيرات المتسارعة في العالم، اعتمدت الجزائر مستويين للتقسيم الإقليميللبلاد وهما البلدية والولاية ، تعتبر الأولى القاعدة الإقليمية للامركزية ، تتكفل بحاجيات المواطنين ، وتشكل إطار مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة أما الولاية فهي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية ، وبصفتها تنفذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة فهي تمثل الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و لتحديد التطلعات والتوقعات المستقبلية واستيعابها جراء عقبات تسييرها يلزم رؤيتها من خلال السياق التاريخي لها، وكيف تشكلت؟ والعوائق التي تحد من سيرها وتأثيرها على التنمية المحلية وهذا بالوقوف على المحطات الرئيسية في تاريخها، ، و حتى تمارس هذه المجالس المحلية دورها الخدماتي والتنموي لا بد لها من وجود إدارة محلية رشيدة و ذات كفاءة عالية، قادرة على الاستجابة للمطالب والاحتياجات الخاصة بالمواطنين المحليين حاضرا و مستقبلا .وعليه سيتم من خلال هذا الفصل ضبط المفاهيم المتعلقة بالمجالس المحلية والتنمية المحلية وتحديد المتغيرات والأبعاد المتعلقة بكل منها.

المبحث الأول: مفهوم المجالس المحلية

إن المجالس المحلية في الجزائر تتجسد أساسا في مجلسين المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي[1]، وقد مرت هذه الأخيرة بجملة من التحولات لتصل لها هي عليه الآن وذلك حسب كل حقبة زمنية والظروف التي صاحبتها.

المطلب الأول: تعريف المجالس المحلية

يعرف المجلس(conseil) بشكل عام بأنه " :جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها .[2]."

هو مجموعة من الأفراد الذين يتولون مسؤولية معينة في إدارة شؤون المجتمعات المحلية وبروح الجماعة .هو رئاسة إشرافيه وتنسيقية جماعية تظهر بأشكال مختلفة في كافة النظم المحلية[3].

أولا / المجلس الشعبي البلدي:

تعريفه: يعتبر المجلس الشعبي البلدي أحد الهيئات المحلية المكلفة بإدارة البلدية إلى جانب هيئة تنفيذية يترأسها رئيسه (رئيس المجلس الشعبي البلدي)

المجلس الشعبي البلدي هو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة على التعبير عن المطالب المحلية، وهو بمثابة هيئة مداولة ويعتبر هذا الأخير أحد هيئات البلدية[1].

---

[1]ناصر لباد، القانون الإداري "لتنظيمالإداري، ط3، الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، 2005، ص 120.

[2]محمد زكي بدوي"،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" لبنان:بيروت، مكتبة لبنان 1993

[3]نورالدين ياسين، " نحومجالس شعبية محلية": دراسةاستطلاعية لرؤية عينة من المواطنين،القاهرة:مركز ماغت للدراسات الحقوقية والدستورية، 77.ص، 2010

2/ المجلس الشعبي الولائي:

تعريفه: يعرف المجلس الشعبي الولائي على أنه جهاز المداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوبالأمثللقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في رعاية مصالحهم[2] .

وقد نصت المادة 12 من القانون 12 /07 على أنه " :للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراعالعام، ويدعى المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة المداولة في الولاية."[3]

وتتشكل المجالس المحلية من عدد من المنتخبين بموجب الاقتراع العام والسري وعدد أعضائه يختلف حسب الكثافةالسكانية، كما نصت على ذلك المواد 187 بالنسبة للمجالس البلدية والمادة 189 بالنسبة للمجالس الولائية من القانون العضوي للانتخابات المؤرخ في 10 مارس 2021. [4]

شروط الترشح للمجالس الشعبية المحلية:أناط المشرع الجزائري المجالس المحلية أهمية بالغة، هذا ما تترجمه جل الشروط التي أقرت لهذه المجالس بأن تتوفر في المترشح مجموعة من الشروط حسب ما ورد في المادة 184 من القانون العضوي للانتخابات السالف الذكر[5].

---

[1]حسين مصطفى حسين،" الإدارةالمحليةالمقارنة"، ط 02، الجزائر: ديوان المطبوعاتالجامعية،1982، ص 73.

[2]بسمة عوملي، تشخيص نظام الإدارةوالماليةالمحلية فيالجزائر،مجلةاقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر، ص267.

[3]المادة12 من قانون الولاية رقم 12-07المؤرخ في29فيفري2012، ص 10

[4]المادة.187 و189 من القانون العضوي للانتخابات 01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021 العدد 17 ص 28

[5]نفس المرجع السابق ص 27

المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور المجالس المحلية

لقد مرت المجالس المحلية في الجزائر بجملة من التحولات لتصل لما هي عليه الآن وذلك حسب كل حقبة زمنية والظروف التي صاحبتها، وهذا باعتبارها تتجسد أساسا في مجلسين المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي[1].

الفرع الاول: المجالس المحلية قبل دستور 1989:

كان عدد البلديات الموروثة عن الاستعمار كبير جدا حيث بلغت 1578 بلدية، وكانت أغلبيتها تعاني العجز في الإمكانيات المالية والبشرية، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثالث مراحل تشتمل كل مرحلة على مجموعة إصلاحات قصد إيجاد حلول للعجز الذي عانت منه البلديات[2].

أ/ المرحلة من 1962 إلى 1967: لم تشهد المرحلة تنظيما إداريا جديدا واضحا للهيئات المحلية في بلدنا نظرا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي اتسمت بها هذه الفترة[3].

وتتميز هذه المرحلة بما يلي :

. الإبقاء على التنظيم البلدي الموروث عن الاستعمار بموجب القانون 62 /157 المؤرخ في:1962/12/31المتعلق بإبقاء البلدية الفرنسية.

---

[1]لباد ناصر، مرجع سابق، ص 168

[2]طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39 ،2008، ص.123

[3]زيدان جمال، سياسات التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية لدور البلدية في ظل القانون البلدي الجديد 10/11،"مجلة أكاديمية، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، ص 89

. إعادة تجميع البلديات بموجب مرسوم صدر في 1962/05/16 تضمن إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات ترتب عنه تقليص عدد البلديات، وكانت السلطة من وراء هذا التدبير توسيع حجم البلديات بدافعالتحقيق من نقص الموارد المالية 4.

ب –المرحلة **من 1967 إلى 1981:** ميـزت هذه المرحلة صدور القانون 67 /24 المؤرخ في 1967/ 01/ 28، وأجريت أول انتخابات بلدية في الجزائرالمستقلة في 05 /02 /1967، وقد كرس هذا القانون مبدأ الانتخاب لأول مرة لتشكيل المجالس الشعبية البلدية، كما جاء هذا الأمر في إطار إيديولوجية الحكم المحددة في إعلان طرابلس وميثــاق الجزائر ودستور 1963، ألا وهي الاشتراكية في ظل الأحادية الحزبية[1]وقد تطرق هذا القانون إلى المجلس الشعبي البلدي من خلال النقاط التالية:

إن المجلس الشعبي البلدي هو هيئة مداولة بين الأعضاء المنتخبين

. يتألف المجلس الشعبي البلدي من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر.

. المجلس التنفيذي هو جهاز منبثق عن المجلس الشعبي يشرف على تنفيذ مداولاته لعهدة انتخابية مدتها 4 سنوات[2] من قائمة واحدة يعدها الحزب .طرأت تعديلات على الأمر رقم 24/67 وذلك بموجب القانون

79 /05 المؤرخ في 06/23 /1979ويتعلق بتمديد مدة المجالس البلدية من 04 سنوات إلى 05 سنوات

[1]أحمد سي يوسف ،تحولات اللامركزية فيالجزائر حصيلة (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) جامعة مولود معمري تيزي وزوو ،كلية الحقوق، 2013، ص 11.

[2]عبد القادر صالحي،» الجماعاتالإقليمية بين الاستقلالية والتبعية «، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فيالقانون، الجزائر: جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق،2010، ص18

ثانيا/ على مستوى المجالس الشعبية الولائية: ورثت الجزائر أجهزة كانت منظمة على ثلاث مستويات:

أ/ على مستوى الدوائر: كان عدد الدوائر إلى غاية الاستقلال 91 دائرة 76 منها في محافظات الشمال و15 في محافظات الجنوب وتعتبر الدوائر مجرد تقسيم إداري داخل المحافظة فهي ليست مجموعة إقليمية مستقلة.

ب/على مستوى المحافظات: كان عددها 15 محافظة وكانت تضم جهاز مداولة يسمى المجلس العام تساعده في ذلك لجنة وجهاز تنفيذي هو المحافظ.

ج/ على مستوى النواحي: ويبلغ عددها 03 مناطق هي الجزائر، وهران، قسنطينة، وهي الأخرى لا تعتبر جماعة إقليمية مستقلة.

1/ **مرحلة من 1962/1969**: تميزت هذه المرحلة بـ:

. صدور قانون 157/62 بتاريخ 1962/12/31 الذي يقضي بسريان التشريع المعمول به إلى أجل غير محدد

. إنشاء لجان جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي بموجب الأمر 16/62 بتاريخ 1962/08/09 على مستوى كل ولاية تضم ممثلين عن المصالح الإدارية وممثلين عن السكان يعينهم المحافظ[1].

. القيام بعدة إصلاحات جزئية كتجارب قبل الإعلان عن الإصلاح العام بموجب الأمر المؤرخ في 1969، وبين هذه التجارب إنشاء محافظات نموذجية .

2-**المرحلة من 1969 إلى1989**: وتميزت بصدور قانون 38/69.

[1]أحمد محيو،"محاضرات فيالمؤسساتالإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا "، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص223.

. حسب القانون 69 /38 ينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه 4 نواب يكونون مكتب المجلس الشعبي الولائي، ويتم تجسيد أعماله عن طريق المداولات.

. القانون رقم 02/82 المؤرخ في 1981/02/14 الذي يمنح للمجالس الشعبية الولائية صلاحيات جديدة تتمثل في الرقابة على كافة الاجهزة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية التي تشغل حدود الولاية باستثناء الهياكل الحزبية ومصالح الجيش والأمن[1].

الفرع الثاني: المجالس المحلية بعد دستور1989

كرس صدور دستور1989 التعددية الحزبية، كما أنه نص على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وضمانها وأثر على مؤسسات الدولة بما فيها الداخلية المتمثلة في الولاية والبلدية وخاصة المجالسالمحلية.

أولا: على مستوى المجلس الشعبي البلدي.

المرحلة الانتقالية: تمتد هذه المرحلة من 12 /12 /1989 إلى 12 /06 /1990 تميزت هذه المرحلة بما يلي:

. جيل انتخاب المجالس الشعبية البلدية بموجب القانون 17/89المؤرخ 1989/12/11، وتفاديا للفراغ الذي تم النص على انه يتكفل بإدارة شؤون البلدية في هذه المرحلة مجلس بلدي مؤقت، يتكون هذا المجلس من 03 الى05 أعضاء حسب الكثافة السكانية، وفي مبدأ التعيين الإداري بما فيه الرئيس ويكون بقرار من الوالي، تتمثل مهمة المجلس تمثيل البلدية بالحياة المدنية وأما القضاء وتنفيذ القوانين والأنظمة، وكذا تسيير مصالح الدولة

[1]عبد القادر صالحي، مرجع سابق، ص 207

والمستخدمين وميزانية البلدية ومتابعة المشاريع التنموية والحفاظ على أمالك البلدية وحفظ الأرشيف.[1]

ب/ مرحلة ما بعد دستور 1989:

بدأت بصدور قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 07 /1990/04 وهو ما كان يحكم البلدية قبل القانون الحالي، وقد أشار القانون في مادته 13 إلى هيئات البلدية وهي:

. هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي

. هيئة تنفيذية هي رئيس المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المجلس الشعبي البلدي جهاز مداولة وهو الجهاز الأساسي[2]، ينتخب ل 05 سنوات بموجب الاقتراع النسبي على القائمة من قبل السكان حسب قانون الانتخابات.[3]يمارس المجلس الشعبي البلدي أعماله خلالمداولاته في دورة عادية كل 03 أشهر وفي دورة استثنائية إذا اقتضت الحاجة.

ج/ مرحلة 2011:

. صدور قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، تطرق هذا القانون إلى هيئات البلدية وكذا كيفية.

---

[1]أحمد علي، مدى فاعلية الجماعات العملية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقاي، وهران، 2011، ص، ص 35-36.

[2]قانون البلدية رقم 90-08 والمؤرخ في 1990/04/07، الجريدة الرسمية، ع15 المؤرخة في 1990/04/11، ص 489

[3]قانون الانتخابات رقم 97-07، المؤرخ في 6 مارس 1997، المعدل بقانون 04-01 المؤرخ في 07 فيفري 2004، الجريدة الرسمية، ع9، الصادرة في 11 فيفري 2004

تشكيل وتسيير المجلس الشعبي البلدي، وهو يحوز على أهمية بالغة، إذ أنه يندرج ضمن إطار إصلاح الجماعات المحلية الشامل والمتمثلة في إصلاح هياكل الدولة وإرساء دولة الحق

ثانيا: على مستوى المجلس الشعبي الولائي:

المرحلة الانتقالية:تمتد من 1989 إلى 1990،تمتد من 1989 إلى 1990، قبل انتهاء الفترة الانتخابية للمجالس الشعبية الولائية صدور قانون 18/89 المؤرخ في 1989/12/11 الذي يتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية الولائية، ولتفادي الفراغ في هذه المرحلة الانتقالية نص القانون على أن يقوم المجلس التنفيذي الولائي بممارسة اختصاصات المجلس الشعبي الولائي باستثناء القرارات المتعلقة بصرف أمالك الولاية.[1]

مرحلة 1990: صدر قانون الولاية 90 /09 المؤرخ في 04/11 /1990 وقد نص في مادته 08 إلى هيئات الولاية وهي: هيئة مداولة:تتمثل في: . المجلس الشعبي الولائي هو هيئة مداولة في الولاية

. هيئة تنفيذية: وهي الوالي[2].

ج–**مرحلة2012:** أهم ما ميز هذه المرحلة صدور القانون رقم 12 /07 المؤرخ في 21 /02 /2012، والذي بموجبه تم الاعتراف للولاية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي باعتبارها جماعة إقليمية وإدارة غير ممركزة للدولة، حيث يتولى إدارتها هيئتان:

هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي الذي يمثل الهيئة التداولية في الولاية ويتشكل عن طريق الاقتراع العام.

---

[1]صالحي عبد القادر، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، مرجع سابق، ص 25.

[2]قانون الولاية رقم 90–09 المؤرخ في 1990/04/07، الجريدة الرسمية، ع15، المؤرخة في 1990/04/11، ص505

المطلب الثالث: موقع الإدارة المحلية من التنظيم الإداري

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، كصورة من صور التنظيم الإداري للامركزية في أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى فقد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع احتياجاتها وبذلك تكون قد سبقت الدولة في وجودها[1].

أولا/ تعريف الإدارة المحلية: لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنكل مفّكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها، ونعرض فيما يلي لبعض التعريفات لمفهوم الإدارة المحلية :تعرف الإدارة المحلية بأنها "توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة 'السلطة المركزية' وبين هيئات محلية منتخبة وتمثل السكان المحليين تمثيلا صادقا، ويكون لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية[2]."

ثانيا/ أسباب ظهور الإدارة المحلية: إن من أسباب ظهور الإدارة المحلية كتنظيم يعتبر جزء من الهيكل الإداري العام للدولة، ويمكن توضيح هذه الأسبابفيمايلي:

*التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

*التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائمحاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق[3].

---

[1]أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر، ط.1 ،2010، ص ص. 17 –18.

[2]حنان عبد القادر، محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودورة في التنفيذية المحلية –دراسة مقارنة– (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، 2016، ص.ص 32. 33 .

[3]أيمن عودة المعاني، نفس المرجع السابق، ص 19

*استخدام أساليب إدارية مختلفة من تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروفوالعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

*زيادة قدرة الموظفين المحليين من الابداع والابتكار واكتساب الإطارات المحلية خبرة متزايدةنتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات[1].

*تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية، إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وانجازهافلايضطرللجوءإلىممارسة العنف أو خلق الاضطرابات.

*إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأن عملية الترشيح والانتخاب واحترام الرأي الآخر يعتبر تدريبًا على ممارسة العمل السياسي واحترامه.

*إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفؤة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.

*زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر، فيساعد ذلك علىتماسك السكان، ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث ويعمل على تدعيم الوحدة الوطنية

*ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلسالمحلي للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفاعلية[2].

*اتخاذ القرارات محليا بدلا عن صدورها عن الإدارة المركزية، بحيث يوفر الوقت، والكلفةوالاتقان، ويحسّن إنجاز العمل .

---

[1]باديس بن حدة، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي –دراسة مقارنة– (الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية)، ط.1،2016، ص،ص.62 63

[2]أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص.21

*توفير التمويل المحلي يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية، ويدعمالدولة ولا يثقل الخزينة المركزية [3].

*تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة .

*حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها. [1]

ثالثا/ موقع الإدارة المحلية من التنظيم الإداري المحلي للدولة:يرتكز التنظيم الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية للدولة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف كل من المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.

أولا: مفهوم المركزية الإدارية

1/ **تعريف المركزية الإدارية**: يقصد بالمركزية الإدارية جمع أو تركيز مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة في يد هيئة واحدة، بحيث تتولى هذه الهيئة التي تكون عادة بالعاصمة جميع مظاهر السلطة الإدارية بنفسها دون أن تشاركها في ذلك هيئة أخرى، وتباشر ذلك بنفسها أو بواسطة موظفين يعملون باسمها ويخضعون في نهاية الأمر لرئاسة عليا واحدة وفق قواعد وأحكام موحدة[2].

[1]باديس بن حدة، مرجع سابق، ص ص. 63 –64.

[2]هاني على الطهراوي، القانون الإداري (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1،)2006، ص.131.

يعتبر النظام الإداري مركزيا عندما يتجه لتوحيد كل السلطات أو اتخاذ القرارات بين أيدي سلطة مركزية في الدولة[1]، وأن الحكومة المركزية في ظل النظام تمارس كل الوظائف الإدارية في العاصمة والأقاليم المختلفة.

ويوجد في الدول المعاصرة ثلاثة مجالات للمركزية:

أ . المركزية السياسية: وفيها يخضع إقليم الدولة للإدارة لسلطة سياسية واحدة، وبالتالي تكون الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية مركزة في يد الحكومة المركزية، دون مشاركة أي من هذه السلطات.

ب . المركزية الاقتصادية: وتسود في بعض الدول المعاصرة حيث تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه

الاقتصاد والتخطيط الكلي أو الجزئي له.

ج–المركزية **الإدارية:** وهي التي توجد في المجال الإداري بحيث تكون سلطة البت النهائي في شؤون الإدارة بيد الحكومة المركزية في العاصمة[2]، وتقوم المركزية الإدارية على ركنين أساسيين هما :

حصر الوظيفة الإدارية بالحكومة المركزية، حيث تتولى الحكومة المركزية مهمة إصدار القرارات النهائية في مختلف المواضيع الداخلة ضمن اختصاصها، ولا يشاركها في ذلك أية هيئة إدارية أخرى

قيام التنظيم الإداري على أساس السلطة الرئاسية، وعلى التبعية الإدارية .وتشير السلطة الرئاسية إلى مجموعة الاختصاصات التي يتمتع بها الرئيس الإداري في مواجهة

[1]ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010، ص 90

[2]صفوان المبيضين، الإدارة المحلية – مداخل التطوير،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص.24

مرؤوسيه التي من شأنها أن تجعل المرؤوس يرتبط به برباط التبعية والخضوع، بحيث تتعدد وحدات الجهاز الإداري المركزي في العاصمة وتنتشر في الأقاليم ومع ذلك تبقى دائما في إطار جهاز واحد[1].

2/ **صورالمركزية الإدارية:** تأخذ المركزية الإدارية صورتين أساسيتين هما:

أ / التركيز الإداريconcentration: وهو ما يطلق عليه أيضا اسم: المركزية المكثفة أو المطلقة أو الكاملة أو الوزارية إبرازً ا لدور الوزير[2]، ومعنى ذلك أن تتركز الوظيفة الإدارية كلها في كلياتها وجزئياتها بيد الحكومة

المركزية المستقرة في العاصمة، أي أن سلطة القيام بجميع مظاهر الوظيفة الإدارية تتركز في يد رئيس السلطة الإدارية وحده أي في يد من يشغل أعلى درجات السلم الإداري[3].

ب / عدم التركيز الإداريDéconcentration:وهو ما يطلق عليه أيضا اسم: المركزية المخففة أو النسبية أو البسيطة أو اللاوزارية[4]، وهذه الصورة تعني توزيع سلطة البت النهائي في بعض الأمور الإدارية بين أجهزة الوزارة في العاصمة وبين فروع الوزارة في أقاليم الدولة، حيث يكون لهذه الفروع السلطة في البت في بعض الأمور دون الرجوع إلى العاصمة[5].

ويقومعدم التركيز الإداري على أساس فكرة التفويضDélégationلضمان فعالية ونجاعة النشاط الإداري وذلك بأن تعهد السلطات المركزية(الوزراء) ببعض صلاحياتها

---

[1]أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص ص. 25 –26

[2]محمد الصغير بعلي، القانون الإداري عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013، ص.55.

[3]هاني على الطهراوي، مرجع سابق، ص.134

[4]محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ص. 56

[5]صفوان المبيضين، مرجع سابق، ص.26.

واختصاصاتها إلى كبار الموظفين الإداريين في النواحي والأقاليم مثل الوالي، رئيس الدائرة، مسؤولي المديريات الموجودة في المستوى الولائي (مديرية التربية، مديرية الفلاحة، مديرية الصحة... الخ) دون منحهم الاستقلال القانوني أو انفصال تلك الأجهزة عن الإدارة المركزية، وهو مايسمى بالتفويض في السلطة كما يأخذ التفويض صورة التفويض في التوقيع أوالإمضاء[1].

ثانيا /مفهوم اللامركزية الإدارية:

1/ تعريف اللامركزية الإدارية Décentralisation: يقصد باللامركزية الإدارية بأنها أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجا منهما، وفي جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه، وقد تكون اللامركزية واسعة أو محدودة المجال

وفي جميع المجالات فإن ذلك يعتمد بشكل رئيسي على رغبة الحكومة المركزية في التخلي عن بعض مسؤولياتها للهيئات المحلية المختلفة والتي تختلف عمليا من بلد لآخر وطبقا لخصوصية وظروف كل دولة وخصائصها[2].

وتقوم اللامركزية الإدارية على ر كنين أساسين هما:

الاستقلال في الإدارة

إشراف السلطة المركزية ورقابتها[3]

2/ **صور اللامركزية الإدارية:** تأخذ اللامركزية الإدارية صورتان أساسيتان هما[1]:

---

[1]محمد الصغير بعلي، نفس المرجع السابق، ص ص. 56 –57.

[2]هاني على الطهراوي، مرجع سابق، ص ص. 141 –142.

[3]محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية –المفهوم والفلسفة والأهداف"– (ورقة قدمت في الملتقى العربي الأول حول: " نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003،) ص.5

اللامركزية المرفقية: تعرف بأنها مشروع اقتصادي تملكه الدولة وتمنحه الشخصية المعنوية وتديره بأساليب مختلف تختلف عن إدارتها التقليدية غايته إشباع حاجات العامة ومصالحهم.[2]

ويعتبر أسلوب المؤسسات العامة من أكثر الأساليب تداولا في إدارة المرافق العامة وهي نوع من اللامركزية الإدارية وتتمتع هذه المرافق بالشخصية المعنوية ليتحقق لها أكبر قدر ممكن من الاستقلال لتمكينها من تحقيق أهدافها والمهام المنوطة بها إلا أن هذا الاستقلال ليس مطابقا بل يخضع للرقابة من طرف السلطة المركزية

اللامركزية الإقليمية:في هذا النوع من اللامركزية تقوم وحدات إقليمية مستقلة بإدارة الشؤون المحلية للإقليم أو المنطقة المحلية من الدولة، وهذا يعني أن هناك مصالح محلية متميزة يعهد بالإشراف عليها إلى وحدات إدارية مستقلة، ويعتبر هذا النوع من اللامركزية مرادفا لنظام الإدارة المحلية، وفي ظل هذه اللامركزية يفترض وجود وحدات إدارية محلية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية تمثلها مجالس محلية قد تكون منتخبة أو مختارة من قبل سكانها، وتخضع لإشراف ورقابة الحكومة المركزية.

---

[1]سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري –دراسة مقارنة– (القاهرة: دار الفكر العربي، دسن)، ص ص. 66. 67

[2]نائل العوالمة،إدارة التنمية وتطبيقاتها، عمان، ياسين للخدمات الطلابية ،2000، ص.19.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت دول حديثة الاستقلال، وقد سعت تلك الأخيرة إلى لملمة شتاتها والالتحاق بركب الدول المتقدمة، وأصبحت التنمية غاية يسعى لتحقيقها غالبية الدول المستقلة، باعتبارها أداة يمكن من خلالها تحقيق التقدم والرفاهية للشعوب، وقد حظيهذا الحقل باهتمام الباحثين والمؤولين والمخططين في الحكومات كونها السبيل الأساسي وللمواجهة التخلف، ولفهم التنمية المحلية تجدر الإشارة إلى مفهوم التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ليستعمل منذ ظهوره على يد الاقتصادي" ادم سميث" في الربع الأخير من القرن 18، لاعلى سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على التطور في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي .من الصعب إيجاد تعريف مانع وجامع للتنمية نظرا لاختلاف رؤى أهل اختصاص في تعريفها، فهي السعي لتحقيق رفاهية الأفراد ماديا ومعنويا وروحيا، ويجب أن تشمل كل فئات المجتمع كبيرا وصغيرا، يرى جوزيف سبنجلر"SPENGLERJOSEPH" بأن التنمية تحدث عندما يزداد قائمة الأشياء المرغوبة فيها والمفضلة نسبيا في الحج، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة ومتجددة بحسب رغبات الأفراد أنفسهم، أما ما ذهب إليه الباحث الغربي ويدنر " WIDNER "حيث يعر ف التنمية على أنها تشكل حالة ذهنية أو رغبة أواتجاه أكثر منها هدفا محددا[1].

[1]زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014، ص:14.

بينما يعر ف الدكتور محمد عاطف غيث، التنمية من خلال قوله "هناك استخدام جديد لمفهوم التنمية ينظر إليها على أنها عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير والتخطيط وتنفيذ أسلوب معين[1]."أما الأستاذ "على غربي" يعتبر التنمية عملية معقدة وشاملة تضم الجوانب الاقتصادية وسياسية والثقافية، دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، والدوافع التي تربط الأفراد وما يقوم بينهم من عالقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة ، بمعنى أن نجاح أي تنمية كفي بالاقتصار على الاهتمام بالجانب اقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد، وإلا أصبحت التنمية ناقصة مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة من جميع النواحي وإخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.[2]

تعريف التنمية المحلية: عرفها الدكتور" فارو ق زكي" بأنها " تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق الانسجام بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة)لارتقاءبمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[3].

المطلب الثاني: أهداف ومجالات التنمية المحلية ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق

---

[1]حمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2013، ص:11.

[2]حامد سمير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن: دار الشروق للنشر، 2007، ص:22

[3]زيدان جمال، دور العالم في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية، سعيدة، ع1،:14. ص، 2013

الدولة، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد، ويمكن تصنيف أهداف التنمية المحلية حسب مجالاتها كالتالي:

أولا: أهداف التنمية المحلية:

أهداف اجتماعية : وتهدف في مجالها الاجتماعي إلى إحداث تغيرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة وحماية الصحة العامة وضمان الرعاية الصحية الجيدة لكافة شرائح المجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة منها، و ضمان التعليم في جميع المستويات المجتمع وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مجمل البلديات والتجمعات السكانية خاصة في المناطق الريفية من أجل ضمان التمدرس لأطفال وكذلك في العزلة عنهذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر، واستحداث لمناصب عمل جديدة والمحافظة على ثقافة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياسات واستراتيجيات التنموية بالإضافة إلى الاهتمام بعملية تنظيم الأجرة الداخلية وتسعى التنمية المحلية في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف و البيروقراطية التي تعطل المشاريع الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق الطبقية في أوساط المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق الأمن والسكينة للمجتمعات المحلية[1].

أهداف اقتصادية:كما تهدف التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف ومفتوح وغير تميزي ومنصف يمكن جميع الإقليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياته المعيشية والإنتاجية وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل توفير وسائل النقل اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض التكاليف واستغلال الموارد المحلية

[1]ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 16 و17 ديسمبر 2008 ص:33

المتاحة بأنجع الطر ق المتاحة ومنع هدر الطاقات لموضوع إلى متطلبات التنمية المحلية وتشجيع الزراعة والإنتاجالفلاحي على المستوى المحلى لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من حيث الموارد الفلاحية، وتوفير المياه والكهرباء والطر ق وغيرها، إن التنمية المحلية تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين مختلف القطاعات من أجل تسخير كافة القطاعات الاقتصادية المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على الرفع من قيمة الناتج المحلي الذي يساهم بدوره في الرفع من قيمة الناتج الوطني، كما تهدف التنمية المحلية في الجانب الاقتصادي أيضا تشجيع الاستثمارات والإمكانيات البشرية والمادية بما في ذلك الموارد المالية من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية ، جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال تنسيق الاتصالات مع الجهات المعنية[1]وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للتنمية المحلية على المستوى المحلي و ذلك في تقريب الإدارة من الأهالي والساكنة المحلية عموما حيث أن الإدارة المحلية تمكن من الاتصال المباشر بين المواطنين و ممثلي الحكومة، هذا بالإضافة إلى إتاحة التربية السياسية للمواطنين وذلك من خلال المجالس المحلية القائمة على أساس الانتخاب وتعد ركيزة النظم المحلية في ضل ما تهدف إلى تحقيقه من وحدة المشاعر والأفكار بين أعضائها وبين المواطنين في إطارالإنسانية، والعمل على التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب بين مختلف المناطق في الدولة، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية و لإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من العدالة والتوازن والاستقرار السياسي والاجتماعي،والعمل على تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرة الفردية والجماعية من

[1]ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة مرجع سابق، ص:33

مختلف المناطق في كافةالمجالات التنمية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية، وتوصف التنمية المحلية الناجحة بأنها تؤدي إلى إظهار الدولة قوية ومجتمع قوى، يتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ السياسات في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبو ل من جانب المواطنين وهكذا فمن الناحية السياسية فإن التنمية المحلية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى الجانب المجتمع المدني الفعال. [1]

ثانيا/ مجالات التنمية المحلية: للتنمية مجالات كثيرة ولا يمكن حصرها وهي كالتالي:

التنمية البشرية: عرف تنمية الموارد البشرية بأنها "عملية نمو رأس المال البشري وذلك من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وذلك بهدف الوفاء بحاجات الأفراد حيث تعتبر عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته بالاعتماد علىتنمية مجتمعية وتهدف التنمية البشرية إلى بناء نظام اجتماعي عادل والى رفع القدرات البشرية.[2]

التنمية السياسية: ترمي إلى تحقيق ونشر الوعي السياسي وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة مما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي ويلعب المواطن من خلال مشاركته دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية وتعر ف على أنها عملية متعددة الأبعاد الزوايا تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام عصري متفق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، كما تهدف إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار وكذا زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيققوانينها وسياستها على

[1] عودة أيمن، المعاني، مرجع سابق، ص:140.

[2] السيد الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسات في علم الاجتماع السياسي، ج1، الإسكندرية: دار المعارف، 1986، ص150

سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بشكل عادل فضال على إضفاء الشرعية على السلطة[1].

التنمية الإدارية:هي مصطلح يطلق على مهام التنمية الإدارية والتي تتمثل أساسا في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية للتنمية الوطنية تختص بعمليات تطوير الأداء الإداري للأجهزة الإدارية وتحدد الكيفية والأساليب التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإدارية[2].يربط الدكتور "احمد رشيد" التنمية الإدارية بتنمية العنصر البشري في الإدارة الخاصة في المستويات العليا والتنفيذية ويعرفها بأنها " عملية تنمية مهارة الموظفين في كافة المستويات وبصورة منتظمة وذلك وفق احتياجات العمل في أجهزة الدولة وتحقيقا للتطور في تلك الأجهزة وذلك على ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونه[3].

التنمية الاقتصادية:وتعني الزيادة في الدخل القومي والفردي الحقيقيين اللذان يدعمان التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي زيادة الادخار، ومن ثم دعم الإنتاج والدخل وتحقيق استقلال اقتصادي وطني، إلى جانب تحسين مستويات الصحة والتعليم وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، كما أن أفضل سبيل للحصول على الايجابية للتنمية هو الاهتمام بالنسيج الإنتاجي.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في كون أن:

---

[1]عودة أيمن، المعاني، نفس المرجع، ص:141.

[2]يحي زكريا، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009،2008، ص11.

[3]عبد المولد نبيل، الإصلاح الإداري 1995–2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص:65.

– النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

– التنمية لاقتصادية عملية مقصودة ومخططة بينما النمو لا يحتاج إلى قرارات تستدعي إحداث تغيير في الهيكل البنياني للمجتمع.

– التنمية فعل إرادي وواعي للدولة، بينما النمو فعل تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار.

– التنمية تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة بينما النمو تراكم كمي.

– التنمية عملية وليست حالة، فهي مستمرة ومتزايدة تعبر عن التزايد في احتياجات المجتمع. [1]

التنمية الاجتماعية: يقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة، من خلال توليد فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والجرائم ...إلخ

كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم والصحة والبيئة. [1]

[1] محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص:51

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية المحلية:

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية. فالعوامل السياسية والإدارية والاجتماعية الاقتصادية تلعب دورا مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية ، وعليه نتناول في هذا المطلب مقومات التنمية المحلية ومعوقاتها.

أولا: مقومات التنمية المحلية:يتطلب تحقيق التنمية المحلية توفر مجموعة من المقومات والركائز التي تسهل عملية تجسيدها وهي كالآتي[1]:

أ/ تبني القيادة الإدارية والسياسة في الدول لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية .

ب / وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة .

ج/ توفر الإمكانات والمداخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات ما يلي :

* توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.

*توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.

*توفرالإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنمويةالمختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها

[1]موسى اللوزين،التنظيم وإجراءات العمل، ط2،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص34

* وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

*توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.

*ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.

ثانيا/معوقات التنمية المحلية:هناك مجموعة من العوائق والعراقيل التي تعترض طريق تحقيق التنمية المحليــة يمكن تصنيفها في العوائق التالية:

أ/ **معوقات ديمغرافية:** يعتبرالنموالديمغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجيات السكان والموارد الاقتصادية، هي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيـادة مستوى رفاهية المجتمع.

ب–**معوقات اجتماعية:** وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغيير والتحضر، بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تهدد استقرارهم وتفكك وحدتهم مما يجعــل الكثير يقف في وجه التغيير.

-انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد، إذ تعاني معظم الدول النامية من نقص في الخدمات الصحية وفي الأطباء والممرضين وطب الأسرة ودور العلاج...،

–تشغيل الأطفال وتأخر المرأة، في كثير من الميادين مع غياب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

– العادات الاجتماعية السيئة وخصوصا المرتبطة بنمط الانفاق الاستهلاكي[1].

[1]وسيلة السبتي،التمويل المحلي والتنمية المحلية: صندوقي الزكاة والأوقاف (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع،)،2017، ط1.ص178

ج-**معوقات ثقافية:** تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعهم[1].

د-**معوقات مادية:** إن عدم توفر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم المعوقات التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على الإعانات من الحكومة المركزية .

و-**معوقات تكنولوجية:** يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة واخضاعها للبرامج التنموية[2].

[1]نور الدين حاروش وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة (الجزائر: دار الأمة، د س ن)، ص.6

[2]وسيلة السبتي، مرجع سابق،ص، ص.78، 79.

خلاصة الفصل الأول

لقد تبين عبر التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمجالس المحلية والتنمية المحلية، أن المجالس المحلية تعد من أهم مظاهر اللامركزية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة لمجتمعاتهم، كما أنه بدون التطبيق السليم للامركزية الإداريةلا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية .واستنادا لذلك اتجهت الأفكار المعروضة في هذا الفصل إلى إزالة اللبس والغموض عن المتغيرين المتعلقين بالدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل مفاهيمي للمجالس المحلية وتطورها عبر مختلف المراحل ، والتطرق لمفهوم الإدارة المحلية وموقعها من التنظيم الإداري ، لنستخلص في النهاية أن الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة، تقوم على فكرة توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة الإدارية المركزية وهيئات محلية منتخبة، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها، وهي بذلك تهدف إلى تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي، كونها تعبر عن التسيير الذاتي في إدارة الشؤون المحلية تحقيقا للتنمية المحلية .أما المبحث الثاني حاولنا فيه تحديد ماهية التنمية المحلية كمصطلح حديث النشأة، كونه يساهم بشكل كبير في ترقية المجتمعات المحلية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المحليةحاضرا والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة في المستقبل، وكذا النهوض بالاقتصاد وتنميته .وقد أصبحت التنمية المحلية في الوقت الحالي مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين مختلف الأجيال، كما أنها أداة مهمة لمواجهة التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع المحلي، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم دون الإخلال بالأبعاد الأساسية له، كما أدرجنا برامج التنمية المحلية في الجزائر ضمن الوسائل المالية التي تمنحها الدولة للمجالس المحلية من أجل تنفيذ مخططاتها.

الفصل الثاني:

الدور التنموي للمجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر

الفصل الثاني:

الدور التنموي للمجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر

إن النظرة الاستشرافية للدولة لوضع سياسة شاملة للإيجاد حلول جديدة للمشاكل المتعددة على المستوى المحلي يستوجب منح صلاحيات تسمح بتحقيق التنمية، وهذا ما جسده المشرع الجزائري كخطوة أولى في كل من قانوني الولاية والبلدية الصادرين حديثا، ما يحقق تكاملا في العلاقة الوظيفية بين الهيئات المنتخبة والهيئات التنفيذية على المستوى المحلي .وتعتبر الصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية هيكلا للتعبير عن الديمقراطية "داخل إقليم الولاية" وما يحتويه من البلديات وممثلا للقاعدة الشعبية وتكريسا للامركزية في العديد من المجالات منها التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز وذلك بوضع المخططات التنموية على المدى القصير والمتوسط والطويل والمصادقة عليه في رسم النسيج العمراني وتطوير الأنشطة الاقتصادية، وأيضا بالنسبة للمجال الاجتماعي، بإنجاز المرافق الصحية والرياضية والثقافية والمحافظة على الممتلكات والأوقاف وتطوير السياحة وتنظيم السكن وترقيته، ويقع عبء تدعيم البلدية ماديا على عاتق الدولة، كما تعمل الولاية والبلدية معا على تطوير الأنشطة الاقتصاديةوتشجيع المتعاملين الاقتصاديين خاصة في المجال السياحي وتدعيم صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية لكونها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي من أجل المساهمة في التنمية المحلية وسوف نتطرق إلى تبيان الدور التنموي للمجالس المحلية البلدية والولائية في تجسيد سياسات التنمية المحلية بالجزائر وذلك من خلال التطرق إلى الصلاحيات التنموية للمجالس المحلية في الجزائر في إطار التنمية المحلية، وكذا التطرق إلى تبيان وسائل وآليات تدخل المجالس المحلية لتجسيد التنمية المحلية بالجزائر .

المبحث الأول: الدور التنموي للمجالس المحلية البلدية في تجسيد التنمية المحلية.

المطلب الأول:على مستوى السياسات الاجتماعية:

تعتبر المجالس المحلية البلدية القاعدة الأساسية والإقليمية في الجزائر، وقد خول لها المشرع الجزائري جملة من الاختصاصات والوظائف الأساسية لتفعيل دورها في عملية التنمية المحلية التي أقرها قانون البلدية الجديد رقم 10/11، حيث شملت كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا ما سنتناوله فيمايلي:

تعد المجالس المحلية البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في المجال الاجتماعي[1]، لذلك نجد أن المشرع الجزائري أعطى للمجلس الشعبي البلدي بموجب المادة122 من قانون البلدية رقم 10/11 حق المبادرة باتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى الثقافة، السياحة، الرياضة، والشباب والمتمثلة في:

أ/ في مجال التعليم والتربية: يتولى المجلس الشعبي البلدي بدور هام في هذا الإطار، حيث يقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للخريطة المدرسية وضمان صيانتها وانجازوتسييرالمطاعمالمدرسيةوالسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ والتأكد من ذلك، وفي حدود الإمكانيات المتوفرة لديها في اتخاذ كل التدابير من أجل ترقية وتوفير مرافق الطفولة من حدائق ومرافق التعليم التحضيري[2]

ب/في مجال الحماية الاجتماعية:تساعد الفئات المحرومة والمعوزة في إطار السياسة العمومية الوطنية بغية حمايتها اجتماعيا، لاسيما في مجال الصحة والنظافة والتشغيل

---

[1]عبد النور ناجي "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية – تجربة البلدية الجزائرية"-، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة (مصر)، م.10، ع.4)أكتوبر 2009ص.110

[2]القانون رقم 10/11، مرجع سابق، المادة (122)

والسكن، وكذاالمساعدة الاجتماعية كما تعمل على تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في جميع ميادينها خاصة المهتمة بالفئات المحرومة لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة[1].

ج- في مجال سياسات السكن: يقوم المجلس الشعبي البلدي بدور مهم في مجال السكن الذي هو شرط أساسي للحياة العائلية ،فالمجلس يحدد في هذا المجال حاجة المواطنينفي إطار تخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما يقوم بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز المشرع للبلدية الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري[2]، وتشير المادة 119 من قانون رقم 11-10 أن البلدية توفر في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر وتساهم في ترقية برامج السكن وتشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني والأحياء[3]

كل هذا في سبيل التخفيف من أزمة السكن التي تعاني منهمعظم بلديات الجزائر والتي انجر عنها تفشي الآفات الاجتماعية الخطيرة، كانتشار البيوت القصديرية، وتشويه المظهر العام للبلدية وانتشار الجريمة وما إلى ذلك[4].

---

[1]إسماعيل فريجات، "مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2014/2013)، ص.117

[2]عبد النور ناجي، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية-تجربة البلدية الجزائرية، مرجع سابق، ص.111

[3]القانون ر قم 10/11، مرجع سابق، المادة(119)

[4]محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سابق، ص.163

د-في مجال السياسات الثقافية والسياحية: بالنسبة للمجال السياحي فإن المجلس الشعبي البلدي يسهر على تطبيق القوانين والأنظمة الرامية إلى تقدم السياحة، وله في سبيل تحقيق هذه الغاية أن يحدث كل هيئة ذات منفعة محلية يكون.

لها طابع سياحي، كما يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على المعالم السياحية والمناطق التاريخية والآثار[1]، كما أجازأيضا القانون البلدي رقم 11/10للبلدية أن تبادر بكل إجراء يسمح لها تشجيع وتوسيع قدراتها السياحية، تشجيع المتعاملين المعنيين على استغلالها وهذا طبقا للمادة 122 من قانون البلدية المذكورة سابقا.

وفي هذا الصدد فقد نصت كذلك المادة 3 من المرسوم رقم 372/81 والمؤرخ في 26/12/1981الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في القطاع السياحي، أن من اختصاصات البلدية إنجاز الفنادق، محطات الطرق، المطاعم،المراكز العائلية،ساحة التخييم، حظائر التسلية، الحمامات المعدنية الصغيرة والشواطئ المهيأة، حيث تتولى صيانتها وتسييرها واستغلالها[2]، كما تنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 86/7 ،المؤرخ في 11/03/1/2007 ،الذي يحدد كيفية إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية أن مدير السياحة ينظم بالتنسيق مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنيين بإعدادمخططات التهيئة السياحية مع مختلف الهيئات

[1]حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع 6 (2009)، ص.89.

[2]مرسوم رقم 372/81، المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في القطاع السياحي، الجريدة الرسمية، ع.32، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1981، المادة 03، ص.1857

والإدارات والمصالح العمومية والجمعيات[1]، كما تنص المادة 08 من القانون رقم 01/03 والمؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية للسياحة على أنه تلتزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياستها القطاعية[2].

و/ الجانب الثقافي: فقد خول القانون البلدي رقم 10/11 للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة على مستوى البلدية، كما يتولى المجلس بإنجاز وصيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلديةويتكفل بترقية الأماكن الأثرية وحمايتها وترميمها، ويشجع على تطوير الحركة الجهوية في ميدان الثقافة إضافة إلى هذا يساهم المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال في تسيير وادارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام[3].

هـ/ المجال الديني والرياضي والترفيهي فالمجلس الشعبي له دور كبير في بناء وصيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها، وضمان المحافظة على الممتلكات الدينية المتواجدة على تراب البلدية، كما يساهم المجلس في هذا الميدان بإنجاز الهياكل القاعدية للبلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشبانية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة[4]، في هذا الصدد فقد نصت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 371/81 المؤرخ في 26ديسمبر 1981 الذي يحدد صلاحيات البلدية واختصاصاتها في

---

[1]المرسوم التنفيذي رقم 86/07، المؤرخ في 2007/03/11، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، ع. 17، الصادرةبتاريخ، 2007 مارس 13 المادة 10

[2]قانون رقم 01/03، مرجعسابق، المادة (8)

[3]عبد النور ناجي، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية–تجربة البلدية الجزائرية–"، مرجع سابق، ص.111

[4]قانون رقم 10/11، مرجع سابق، المادة (122)

قطاعي الشبيبة والرياضة على أن البلدية المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي مكلفة بإنجاز التركيبات الرياضية وتسييرها وصيانتها مثل ساحة الألعاب الرياضية، ملاعب مختلف الرياضاتوأحواض السباحة، كما يكلف المجلس الشعبي البلدي بتنشيط العمال الرياضية داخل البلدية وتطويرها.[1]

المطلب الثاني: على مستوى السياسات الاقتصادية:

تعد البلدية المحرك الأول للاقتصاد المحلي، وذات أهمية قصوى في خلق الثروة ومناصب الشغل في إطار برنامجها التنموي والسياسة العامة للدولة حسب خصوصية إمكانيتها (فلاحية، صناعية) حيث تعمل على ترقيتها وتشجع كل مبادرة أو عملية في هذا الجانب[2]، لهذا أعطى المشرع الجزائري بموجب القانون البلدي للمجالس المحلية البلدية حق المبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية خاصة التي تتماشى مع برنامجها التنموي وطاقتها المالية والتجهيزية، كما من حق المجالس اتخاذ أي إجراء من شأنه تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وأي إجراء من شأنه التكفلبالفئات الاجتماعية المحرومة، خاصة في مجالات الصحة والسكن والشغل وهذا كنوع من أنواع التأكيد على المجلس الشعبي البلدي والبلدية بشكل عام وكتفعيل لدور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي ، حيث تقومالمجالس المحلية البلدية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير

[1]المرسوم التنفيذي رقم 371/81، المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الشبيبة والرياضة، الجريدة الرسمية، ع. 52، الصادرةبتاريخ.(5) المادة، 1981 ديسمبر 29

[2]سماعيل فريجات، "مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري "، مرجع سابق، ص. 118.

النشاط الاقتصادي[1]،وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء البلدية وذلك عن طريق:

. حق المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف، مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني

. تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، استغلال قاعة الاحتفالات...)

. تطوير السياحة بتنمية المناطق وابرازالمؤهلات الجزائرية السياحية.

. تشجيع المتعاملين الاقتصاديين. [2]

وفي هذا المجال فقد نصت المادة 109من القانون البلدي رقم 10/11 على أنه يخضع إقامة أي مشروع استثمار أوتجهيز على إقليم البلديات إلى الرأي المسبق للمجالس المحلية البلدية ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية[3]. حيث أعطى المشرع للمجالس المحلية البلدية كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته من خلال تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، وقد أجاز قانون البلدية رقم 10/11.

للمجالس المحلية البلدية حق إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إذ كنا نلاحظ في المدة الأخيرة تقلص مثل هذا النوع من المؤسسات بحكم التوجه الاقتصاديالجديد للدولة وتطبيق إجراءاتالخوصصة.

---

[1]محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سابق، ص. 162

[2]عبد النور ناجي، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية–تجربة البلدية الجزائرية"، مرجع سابق، ص112. .

[3]عمار بوضياف، شرح قانون البلدية 10/11، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط.1 ،2012، ص. 204

المبحث الثاني: دور المجالس الولائية في تجسيد تحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: على مستوى السياسات الاقتصادية

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل وتسيير إدارة الولاية باعتبارها جماعة لا مركزية إقليمية، وبموجبها يمارس سكان الإقليم حقوقهم في تسييره والسهر على تسيير شؤونه ورعاية مصالحه .

ويظهر لنا دور المجالس المحلية الولائية في المجال الاقتصادي من خلال الجوانب التالية:

أ . في مجال التخطيط والإنعاش الاقتصادي:يجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يشرع في تحقيق كافة الأعمال التي تسهم في تنمية الولاية وتعود منفعتها على الأمة بصفة عامة، ويحق له في هذا الإطار أن يشجع كل مبادرة تساعد على تنسيق العمل بالنسبة لمشروعات التنمية، كما يدعي المجلس من خلال وضع "مخطط الوطني للتنمية" للتعبير على رأيه بالنسبة إلى العمليات المتصلة مباشرة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية أوالثقافية للولاية ، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائـيبإعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط والذي يبين من خلاله الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، ويناقش المجلس مخطط التنمية[1]

الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه، وبهدف تفعيل مخططات التنمية، فقد نصت المادة من قانون الولاية رقم 07/12 على إنشاء بنك للمعلومات على مستوى كل ولاية يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية،

[1]حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مرجع سابق ص. 75

ويتم وضع جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع[1]، وفي إطار مخطط لتنمية الولاية يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يأتي:

. يحدد المناطق الصناعية المراد إنشاؤها، ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية المراد إنشاؤها، ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل، ويبدي رأيه في ذلك

. يسهل استفادة المتعاملين من العقار الصناعي.

. يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولايات من خلال القيام بدورها التنموي[2]، كما يتولى المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال بترقية الاستثمار على مستوى الولاية، وذلك من خلال أن المجلس الشعبي الولائي يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلميوالإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية، ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار[3].

ب . في مجال الفلاحة والري:

يعهد للمجلس في إطار صلاحياته المعترف له بها دورا هاما وحيويا، في ترقية النشاط الفلاحي والري، سيما وأن هذا المجال خصب ويتوفر في أغلب مناطق الدولة على مؤهلات طبيعية ومناخية ملائمة، يجعل من تدخل هذا المجلس كفاعل محفز في تنميته وتطويره، كما يضمن قواعد جمة محليا ووطنيا، مما يشجع على استصلاح الأراضي وتوطين سكان القرى بما يتوافق مع السياسة العامة. [2]

---

[1] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية. الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط.1 ،2012. ص 232

[2] قانون رقم 12/ 07، نفس المرجع، المادة (81)

[3] نفس المرجع، المادة (82)

يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابيـة في مجال تشجير وحماية التربة واصلاحها، كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية. كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير، ويساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية[1].

ج . في مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية والمالية:

يمارس المجلس الشعبي الولائي في مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية والمالية العديد من الاختصاصات أوردها المشرع الجزائري في العناصر التالية:

ـ يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها

. يقوم بتصنيف واعادةتصنيفالطرقوالمسالكالولائيةحسبالشروطالمحددةفيالتنظيمالمعمولبه،كما يقوم المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل الاستثمارات.

. يبادرالمجلس الشعبي الولائي بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة[2].

كما يتولى المجلس الشعبي الولائي في هذا الصدد ممارسة سلطة المصادقة على ميزانية الولاية بعد دراستها ومناقشتها، وهذا قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، ويجب أنيصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية

[1] نفس المرجعالسابق، المواد (58.86.87)

[2] نفس المرجع السابق،المواد (،88، 89،90،91).

الجارية، وعند ظهور اختلال في الميزانية أثناء التنفيذ يتعين على المجلس الشعبي الولائي اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لامتصاص هذا العجز وضمان التوازن اللازم للميزانية، وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة 19 من قانون الولاية [1] 07/12.

ونظرا لأهمية الاختصاصات المالية وخطورتها فإن المجلس يخضع في مباشرتها لرقابة إدارية من قبل وزير المالية، الذي يجوز له أن يطلب من محاسب الولاية موافاته بكافة المستندات لكي يراها في صورتها النهائيـة، وعلى هذا الأساس يقوم الوزير بوضع تقرير سنوي والمؤسسات العمومية الموجودة في نطاقها، ويرفع هذا التقرير إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية لاطلاعهما على نتائجالوقاية المالية[2].

المطلب الثاني: على مستوى السياسات الاجتماعية:

يظهر لنا دور المجالس المحلية الولائية على مستوى السياسات الاجتماعية بالجزائر من خلال المجالات التالية:

أ-في مجال التربية والتكوين:

يقوم المجلس الشعبي الولائي في هذا الإطار بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني طبقا للخريطة المدرسية والتكوينية، ويتكفل بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتهاالمدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها[3].

[1] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، مرجع سابق، ص.237.

[2] حسين فريجة، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مرجع سابق، ص.76

[3] قانون رقم 07/12، مرجع سابق، المادة (92)

ب-في مجال التشغيل:يساهم المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال وطبقا للمادة 93 من قانون الولاية رقم07/12 في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها[1].

ج-في مجال الحماية الاجتماعية والتضامن:

في هذا المجال يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع المجالس المحلية البلدية على مستوى الولايات في كل نشاط اجتماعي، يهدف إلى ضمان: . تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.

. حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة

. مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

. مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين.

. التكفل بالمتشردين والمختلين عقليا[2].

وهنا يكمن بحق البعد الاجتماعي للمجلس واهتمام المنتخبين بالجوانب الاجتماعية بما يقويالعلاقة بين سكان المنطقة أي الولاية والمنتخبين داخل المجلس الشعبي الولائي[3].

د-في مجال النشاط الثقافي والرياضي:

يباشر المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال المهام التالية:

. يساهم المجلس في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه بالتشاور مع المجالس المحلية البلدية

---

[1]نفس المرجع، المادة (93)

[2]قانون رقم 07/12 مرجع سابق، المواد (96)

[3]عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، مرجع سابق، ص.235

وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان.

. كما يتولى المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع المجالس المحلية البلدية في حماية التراثالثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة[1].

هـ –في المجال السياحي والإسكان:

تعتمد الدولة الحديثة على السياحة كمصدر هام لتنمية مدخولها وتقوية اقتصادها لما تجلبه عليها من عملات أجنبية ولما لها من أثر كبير، لذلك لم تغفل الإدارة المحلية الجزائرية أهمية المرافق المحلية العمومية المعنية بالإدارة السياحية، حيث تتولى المجالس المحلية بالولايات على حمايةالقدرات السياحية على مستوى الولاية وتثمينها وتشجيع كل استثمار فيها، خاصة وأن الجزائر تزخر بإمكانيات جبارة في هذا المجال، والتنوع الإيكولوجي يجعل من رسم استراتيجية محلية ودور المجالس كفاعل بارز يعود بنتائج أكثر إيجابية[2].

أما في مجال الإسكان وطبقا للمواد 100 و101 من قانون الولاية رقم 07/12 يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد واعادةتأهيلالحظيرةالعقاريةالمبنية،وكذاالحفاظعلىالطابعالمعماري،كماياساهمأيضابالتنسيقمعال بلدياتوالمصالحالتقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش ومحاربته[3].

وفي هذا المجال يبادر المجلس الشعبي الولائي حسب قدرات وطابع وخصوصيات كل ولاية، على عاتق الميزانية الخاصة بالولاية، بكل الأعمال التي من طبيعتها المساهمة

---

[1]قانون رقم 07/12 مرجع سابق، المواد (97،98).

[2]إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري، مرجع سابق، ص. 126.

[3]إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري، مرجع سابق، ص. 126

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا إنجازالمعالم التذكارية بالتعاون مع المجالس المحلية البلدية، كما يمكنه طبقا للتشريع المعمول به في مجال ترقية الاستثمار تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها.[1]

الملاحظ أن قانون الولاية الجديد لسنة 2012 قد وسع من صلاحيات واختصاصات المجالس المحلية الولائية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها والتي تؤدي بدورها في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي .وتأسيسا مما سبق نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أعطى للمجالس المحلية المنتخبة العديد من الصلاحيات والاختصاصات التنموية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية، وكذا في مجال حماية البيئة و ذلك عبر مختلف النصوص القانونية خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها الجزائر لسنة 2011 بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي والتي تقوم على إشراك المواطن على مستوى الجماعات المحلية، إلى أنه نلاحظ في الواقع تباين واضح بين الإطار القانوني و الممارسة الميدانية لهذه الاختصاصات والصلاحيات، وهذا راجع إلى أن تسيير الشأن المحلي العام مازال تعترضه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تؤثر بشكل سلبي في أداء ودور هذه المجالس المحلية (البلدية والولائية).

[1]قانون الولاية رقم 07/12، مرجع سابق، المادة 75

خلاصة الفصل الثاني:

في ختام هذا الفصل يتضح لنا أن المجالس المحلية المنتخبة تؤدي دورا محوريا في تجسيد سياسات التنمية المحلية بالجزائر، ويظهر ذلك من خلال الصلاحيات والاختصاصات التنموية المخولة لها في إطار القوانين والتشريعات وذلك في كافة المجالات التي تمس الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وغيرها، في ظل الاصلاحات القانونية الجديدة معتمدة ذلك على مجموعة من الوسائل والآليات القانونية التي تساعدها على القيام بدورها التنموي والخدماتي .إلا أنه ما نلاحظه في الواقع أن هذه المجالس المحلية تتسم بالضعف و عدم قدرتها على ممارسة أهدافها التنموية بفعالية و كفاءة، وذلك نتيجة لنقص الموارد المالية المخصصة لها، خاصة بالنسبة للمجالس البلدية المصنفة ضمن مناطق الظل والريفية والجبلية والتي لا تملك أي مصدر تمويل ماعدا البرامج التي تمنحها الدولة في إطار مخطط التنمية البلدية أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وكذلك عدم وجود الموارد البشرية الكفؤة في إعداد و تنفيذ البرامج و المشاريع التنموية ، وكذلك ورغم ذلك فإن صلاحيات المجالس البلدية أفضل من المجالس الولائية والتي يقتصر دورها في اقتراح المشاريع عن طريق نشاطات اللجان والتقارير المعروضة على الهيئة التنفيذية والتي تملك جميع الصلاحيات للتنفيذ ، ضف إلى هذا وجود رقابة شديدة ممارسة من طرف السلطة المركزية على هذه المجالس المحلية خاصة على أعمالها، مما يؤدي إلى عدم مقدرة هذه المجالس على القيام بمهامها ووظائفها بحرية و استقلالية عن السلطة المركزية في مباشرة اختصاصاتها و صلاحياتها بنفسها، و عليه فإنه في ظل هذا الوضع تصبح المجالس المحلية كأداة و وسيلة تحت سلطة الجهات المركزية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على إدارة و تسيير الشؤون المحلية العمومية، و فقدان هذه المجالس المحلية للدور المنوط بها لتحقيق تنمية محلية فعالة وحقيقية .

الفصل الثالث:

دراســـة حالـــة لدور المجلس الشعبـي الولائـــــــــي لولايـــــــة برج بوعريريج في تجسيد التنمية المحلية بين سنة 2024/2022

الفصل الثالث

دراسة حالة لدور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في تجسيد التنمية المحلية بين سنة 2024/2022

يعتبر هذا الفصل الجانب الواقعي للدراسة، وسنحاول فيه إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، وذلك بدراسة حالة ولاية برج بوعريريج وتحديدا لدور مجلسها الشعبي الولائي في عملية التنمية خلال الفترة الممتدة بين:2022–2024 .ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث كما يلي :المبحث الأول نتطرق فيه إلى تقديم عام عن ولاية بوعريريج ثم نتطرق إلى أهم الإمكانيات التنموية التي تتوفر عليها ولاية بوعريريج في بعض المجالاتالمختلفة والمتنوعة، بعدها نتطرق إلى دراسة المجلس الشعبي الولائي للولاية وتبيان كيفية تكوينه وتشكيله وكذا تحليل مضمون بعض المداولات التي تمت المصادقة عليها ،أما المبحث الثاني فنتعرف على الدور الذي يمارسه المجلس في تحقيق التنمية بالمنطقة وكذا واقع انجازات التنمية المحلية في ولاية بوعريريج وذلك من خلال دراسة الانجازات التنموية لقطاعين رئيسيين وهما قطاع (الصحة ، الري)، وذلك من خلال التقارير والنشاطات المنجزة من طرف اللجان والذي يبين دور المجلس الشعبي الولائي لولاية بوعريريج بشكل عام في تجسيد التنمية المحلية على مستوى إقليم الولاية للفترة الممتدة من 2022 إلى غاية 2024 . أما المبحث الثالث والأخير فنتناول فيه أولا أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض دور وأداء المجالس المحلية في الجزائر، ثم نتطرق ثانيا إلى إعطاء بعض الأفاق لتفعيل دور المجالس المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: نظرة عامة عن ولاية برج بوعريريج

المطلب الأول: التعريف بولاية برج بوعريريج

في هذا المطلب نحاول إعطاء نظرة عامة عن ولاية برج بوعريريج وذلك من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن نشأتها، ثم نتطرق إلى أهم الخصائص الطبيعية والبشرية للولاية، وكذا التطرق إلى توضيح التنظيم الإداري المحلي للولاية.

أ/ أصل التسمية : يعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك العثمانيين حيث أطلقوا لفظ (البرج على المناطق المرتفعة المخصصة للحراسة والمراقبة عبر إقليم الولاية مثل برج زمورة برج غدير برج مجانة... أما لفظ بوعريريج فقد وردت بشأنه عدة روايات أهمها أنه مشتق من بابا عروج القائد التركي الذي قدم إلى المنطقة عام 1415م ونظرا لثقل اللفظ فقد خفف ليصبح بوعريريج وهناك من قال أن اللفظ مشتق من الخوذة التي يضعها الحارس التركي على رأسه ولها ريشة على شكل عروج الديك ويبدو أن هده التسمية هي الأقرب إلى الصواب والمنطق حسب بعض الدارسين لتاريخ المنطقة[1].

ب/ نبذة تاريخية عن ولايةبرج بوعريريج

يعود تاريخ منطقة برج بوعريريج إلى العصر الحجري الحديث، حيث وجدت محطات أثرية مثل العلمونبوصفري، تحتوي على قطع من حجر الصوان المصقول وبعض القلل والفؤوس كما وجد بإقليم الولاية آثار تعود للفترة النوميدية وهي عبارة عن أحجار كبيرة الحجم لمعاصر الزيتون لتدخل منطقة برج بوعريريج مرحلة الإحلال الروماني بعد هزيمة النوميديينوالقرطاجيين ثم الاحتلالالوندالي حتى مجيء الفتح الإسلامي على يد الفاتح

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج، dta.bordjbouarreridj@mta.gov.dz

الإسلامي موسى بن نصير في عهد الخليفة الأموي عبد الله بن مروان سنة 79هـ، واعتنق أهل المنطقة الإسلام، ودخل إقليم برج بوعريريج تحت الحكم العثماني سنة 1559م،حيث أسس حسان باشا بن خيرالدين حصنا سماه البرج؛ وهو برج المقراني حاليا، بعد صراع العثمانيين نشأت إمارة المقرانيين التي سقطت على يد الاحتلال الفرنسي سنة1872م، وبعد الاستقلال ألحقت دائرة برج بوعريريج بولاية سطيف حتى التقسيم الإداري لسنة 1984م بمقتضى المرسوم التنفيذي 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 الذي ينظم الإقليم الوطني الجزائري حيث انبثقت ولاية برج بوعريريج مكونة من 10 دوائر و 34 بلدية.[1].

حيث تتميز ولاية برج بوعريريج بموقع جغرافي متميزالهضاب العليا الشرقية على مسافة 230 كلم من الجزائرالعاصمة و200 كلم منعاصمة الشرق قسنطينة، يحدها شمالا ولاية بجاية، شرقا ولاية سطيف، غربا ولاية البويرة وجنوبا ولاية المسيلة وتتربع على مساحة قدرها 3920.42 كلم2.

يقدرعدد سكانها حوالي 956766نسمة[2]. كما تشتهر بتنوع تضاريسها وبتاريخ وأمجاد عظيمةوتراث ثريوصناعة تقليدية تعكس الموروث الحضاري والثقافي لولايتنا، هذه المؤهلات الرائدة انعكست على الحركية الاقتصادية والصناعية التي تعرف زيادة في المشاريع الاستثمارية،وأصبحت الولاية قطبا صناعـيا إلا أن الاستثمار السياحي لم يواكب الاستثمار الصناعي، لذلك حددنا أهداف ووضعنا استراتيجية لدعم الاستثمار

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج نفس المرجعالسابق.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مونوغرافيا ولاية برج بوعريريج، مديرية التخطيط والبرمجة لولاية برج بوعريريج،2023، ص4

السياحي الذي يجب أن يساير باقيالاستثمارات من اجل إفساح المجال للسياحة لتساهم في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل وحركية دائمة بالولاية.

الخصائص الطبيعية والبشرية للولاية

1. التضاريس والموروفولوجيا: يتراوح ارتفاع الولاية بين علو قدره 1885 م على جبل الشلج بسلسلة المعاضيد بمنطقة تقلعيت، أين تتواجد قلعة بني حماد والنقطة المنخفضة بواد بوسلام بالشرق على ارتفاع 302 م، حيث يمكن تقسيم تضاريس الولاية إلى ثلاث مناطق رئيسية: [1]

منطقة الهضاب العليا، المنطقة الجبلية، المنطقة السهلية.

منطقة الهضاب العليا:

تمتد من سلسلة البيبان غربا الى سد عين زادة شرقا، ويحدها من الشمال أعالي ثنية النصر وبرج زمورةوجنوباجبال المعاضيد، تتميز هذه المنطقة بسطح مموج يحتوي في أعاليه على تراب أصفر كلسي صلصالي وفي أسفله على طمي ورواسب وتمتد الهضاب على أكبر مساحة من اقليم الولاية مع نسبة أمطار معتدلة تتراوح بين 400 إلى600 ملم ماعدا في موسم الجفاف، وتصلح المنطقة لزراعة الحبوب.

المنطقة الجبلية:

تتشكل المنطقة شمالا من سلسلة البيبان الممتدة بين أولاد سيدي ابراهيم غربا وبرج زمورة شرقا، وتتكون الجبال من رواسب الطين والكلس، تمتازالأسطح بالتعرية وعدم وجود الغطاء النباتي.

المنطقة السهبية:

[1]، نفس المرجع ،ص5

تمتاز المنطقة الجنوبية الغربية بطبيعتها الرعوية تقتطعها منطقة واد لخضر الصالحة لزراعة البقول والأشجارالمثمرةبتقنية الريالاصطناعي.

المنـــــاخ: لولاية برج بوعريريج مناخ قاري شبه جاف مناخ قاري شبه جاف بشتاء قاس وصيف جاف وحار مع تسجيل تغيرات مطرية متعلقة بالارتفاع عبر مختلف مناطق الولاية، حيث يسجل أعلى معدل للتساقط بالمنطقة الجبلية

(700إلى 1000 ملم) مع تشكل تكتلات ثلجية بيضاء على سفوح الجبال.[1]

2. الخصائص البشرية:

قدر عدد سكان الولاية نهاية سنة 2023 بـ956766 نسمة بكثافة سكانية مقدرة بـ244.05 ساكن/كلم2.

التوزيع من حيث التشغيل.

عدد السكان: 956766نسمة

- في المناطق الحضرية 581962 نسمة
- في المناطق الريفية 374804 نسمة

عدد السكان الناشطين: 277835، نسمة

عدد السكان العاملين: 249437، نسمة

عدد السكان العاطلين عن العمل:28398، نسمة

نسبة البطالة: 22،10 %. [1]

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مونوغرافيا ولاية برج بوعريريج،نفس المرجع السابق،ص 5

3/التنظيم الإداري:من الناحية الإدارية، تتشكل ولاية برج بوعريريج من 34 بلدية و10 دائرة كما يأتي[2] :

الجدول رقم01 يوضح التقسيم الإداري لدوائر وبلديات الولاية

الدوائر	البلديات
برج بوعريريج	برج بوعريريج
رأس الوادي	رأس الوادي،أولاد براهم، عين تسرة
برج زمورة	برج زمورة، تسامرت، أولاد دحمان،
منصورة	منصورة، أولاد سيدي ابراهيم، حرازة، بن داود المهير
عين تاغروت	عين تاغروت،تكستار
برج الغدير	برج الغدير، غيلاسة، تقلعيت، بليمور، العناصر
الحمادية	الحمادية، الرابطة، العش، القصور
مجانة	مجانة، حسناوة، ثنية النصر، ليشير
جعافرة	جعافرة، الماين، تفرق، القلة
بئر قاصد علي	بئر قاصد علي، خليل، سيدي امبارك

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية التشغيل، حصيلة النشاطات، 2023/2022

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مونوغرافيا ولاية برج بوعريريج، مرجع سابق، ص 5

المطلب الثاني: الإمكانيات التنموية لولاية برج بوعريريج:

تتمتع ولاية برج بوعريريج بعدة إمكانيات ومقومات معتبرة في مختلف القطاعات وهذا بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي القريب من عاصمة البلاد، ويمكن حصر الإمكانيات التنموية التي تتوفر عليها ولاية برج بوعريريج في بعض المجالات التالية:

الفلاحة: تعتبر ولاية برج بوعريريج ولاية فلاحية نظرا لما تتميز به من خصوبة تربتها وتوفرها على عدة موارد مائية هائلة لسقي الأراضي الفلاحية، تقدر مساحة الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية بـ 245120 هكتار مساحة صالحة للزراعة.

إنتاج الحبوب: 19648.9 قنطار

الألبان: 490210000 لتر.[1]

03وحدات لإنتاج وتحويل الحليب7000لتر/اليوم

07مركبات كبيرة لتربية الدواجن المنتجة للبيض 0002 023 وحدة

03مركبات لتربية امهات الدواجن المنتجة للحم342 110وحدة

07 وحدات لإنتاج الجبن 600185 وحدة

05 وحدات إنتاج أغذية الأنعام800 198وحدة.[2]

تراجع مردود إنتاج الحبوب منذ سنة 2017 بسبب شح الأمطار وانتشار الجفاف وتوجهت الولاية نحو فتح التراخيص للفلاحين من أجل النهوض بالقطاع الذي عرف تراجعا ملحوظا حيث تم فتح الشباك الموحد ومنح أزيد من 2000 رخصة لحفر الآبار لفائدة الفلاحين بين سنة 2024/2022 حيث يعتبر هذا العدد رقما قياسيا في تاريخ

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مونوغرافيا ولاية برج بوعريريج،مرجع سابق. 6

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية المصالح الفلاحية، حصيلة نشاطات لسنة 2023/2022

الولاية، في إطار تسهيل الري والسقي الفلاحي من أجل استدراك الجفاف الحاصل على مستوى الولاية.

وفي إطار التكفل بانشغالات المستثمرين ومرافقة المشاريع الاستثمارية خاصة في القطاع الفلاحي حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1992/09/13، أين تم التكفل بـ 10 ملفات لإنجاز مركبات فلاحية كبيرة

كما تم دعم الفلاحينعن طريق اقتناء الأنظمة المقتصدة للمياه: إنجاز 27 حوض مائي بتقنية الجيومبران(بسعة من 1500 م3 إلى 5000 م3)، 34 نظام رش، كما تم المصادقة على 23 ملف لإنجاز أحواض مائية جديدة بتقنية الجيوممبران.[1]

رغم تدعيم الولاية ب 06 مخازن إضافية للحبوب بسعة 50 ألف قنطار للمخزن بمجموع 300 ألف قنطار إضافة إلى المخازن الموجودة إلا ان إنتاج الحبوب عرف تذبذبا كبيرا نتيجة قلة الأمطار وحصول الجفاف.

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية لتطوير الري الفلاحي، تبقى المساحات المسقية ضعيفة وهذا راجع إلى التغيرات المناخية التي تواجهها الولاية في السنوات الأخيرة والتي تتميز بانخفاض شديد في التساقطات المطرية وعدم انتظامها.

الصناعة وتنمية الاستثمار:

يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج بحوالي 12.000 مؤسسة تنشط أساسا في فروع مواد البناء، الإلكترونيك، الصناعات الغذائية، الكيمياء والبلاستيك، كما تحوز الولاية على 03 مناطق صناعية (برج بوعريريج، مشتة فاطمة،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية برج بوعريريج، نفس المرجع.

الرمايل رأس الوادي) و18 منطقة نشاط و23 منطقة مصغرة بمساحة إجمالية تعادل 699 هكتار، منها 476.5 هكتار منطقة مشغولة ب 113 شركة نشطة، عدد الشركات العاملة 597 شركة موزعة عبر المناطق الصناعية ومناطق النشاط،كما أضحت ولاية برج بوعريريج قطبا صناعيا هاما وتحتل مرتبة لا بأس بها بين ولايات الوطن وذلك لما تعرفه من ديناميكية معتبرة لا سيما في قطاع إنتاج الإلكترونيات والصناعة الالكترومنزلية والمواد الغذائية.

ونظرا للطابع الفلاحي الغالب على ولاية برج بوعريريج لا سيما زراعة الحبوب فإن القطاع الحائز على حصة الأسد هو الصناعة الغذائية لتأتي بعدها صناعة مواد البناء في المرتبة الثانية بمجموع 16 وحدة إنتاج أي ما يمثل نسبة 23.5% حيث أن الولاية تتوفر على عدد لا يستهان به من المحاجر ما يفسر توجه المستثمرين نحو هذا النوع من الصناعات ذات المردودية العالية وذلك بالإضافة إلى نشاط التعليب والتغليف. أما فيما يخص وحدات الانتاج والتركيب الالكتروني فهي تحتل مكانة ذات أهمية بالغة في النسيج الصناعي للولايةومن أبرز المصانع مصنع كوندوروجيونوكريستوروهايسنس في الصناعة الإليكترونية والكهرومنزلية ومصنع وليد لصناعة الأجبان ....، كما تساهم هذه المصانع في تشغيل مختلف الفئات من حاملي الشهادات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى أعوان التركيب والحراسة ... والتي قللت من نسبة البطالة في الولاية إلى أقل من 10.22 % في سنة 2024 .[1]

الغابات:تملك ولاية برج بوعريريج بتسيير ثروة غابية تقارب 81563 هكتار والتي تمثل نسبة 21% من مساحـة الولايـة، مكونة أساسا من غابات، تشجير، الأدغال، أشجار منخفضة وحشائش، حيث تشمل غابات كبرى طبيعية تتمثل أساسا في غابات الدولة

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مونوغرافيا،مرجع سابق ص.5

البيبان، ونوغة، أولاد رزوق، أولاد حناش، بني يعدل وأولاد خلوف، ضف إلى ذلك عدة مساحات معتبرة مشجرة مثل بومرقد، الضلعة، مخمرة والعش، تتوزع هذه الغابات حسب دوائر الغابات الخمسة كما يلي:

•مقاطعة البيبان، مقاطعة رأس الوادي، مقاطعة مجانة، مقاطعة القصب، مقاطعة الغابات بئر قاصد علي.[1]

حيث يحتل الصنوبر الحلبي القسط الأوفر في الأصناف الغابية ويتمركز في الجهة الغربية والشمالية للولاية بحيث يطوق سلسة البيبان وجبال بني يعدل. كما يتمركز البلوط الأخضر في الجهة الجنوبية والشرقية للولاية ويتواجد بالتحديد في سلسة جبال المعاضيد جنوبا وناحية أولاد رزوق وبني يعدل شمالا.

زيادة على هذا، التكوينات السهبية والأراضي الرعوية مكونة بالدرجة الأولى من الشيح والحلفاء والديس والتي هي في حالة تدهور مستمر نتيجة لحالات القلع والتعرية والحرث غير الشرعي بالإضافة إلى الرعي المكثف والمفرط وتتواجد في السهوب الجنوبية الواقعة بين جبل منصورة ومرتفعات جبال المعاضيد.

الصحة:

قد أصبحت مسألة الصحة العمومية من الانشغالات الأكثر أهمية في مختلف المجتمعات وذلك باعتبارها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية وأحد مؤشرات التنمية الاجتماعية .وقد عر ف قطاع الصحة في ولاية برج بوعريريج تحولا ملحوظا من حيث الهيكلة تماشيا مع السياسة الوطنية، حيث أصبح نظام الصحة في

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولاية برج بوعريريج، محافظة الغابات، حصيلة نشاطات قطاع الغابات من 2019 إلى 2024.

الولاية يحتوي على سبعة (7) مؤسسات عمومية استشفائيةمتواجدة في كل من،رأس الوادي،برج الغدير، منصورة،مجانة، وثلاثة03 على مستوى بلدية برج بوعريريج و06 مؤسسات صحية جواريهموزعة عبر دوائر الولاية، ب 46 عيادة متعددة الخدمات،و148 قاعة علاج موزعة عبر قرى وبلديات الولاية 8 مؤسسات استشفائية خاصة و07 مراكز طبية اجتماعية.أما بالنسبة للمورد البشري فيشغل بهذه الهياكل عدد معتبر كما هو مبين في الجدول 02: الذي يوضح التأطير البشري للمؤسسات العمومية الصحية: [1]

التأطير البشري للمؤسسات العمومية الصحية

الرتبة		العدد
الأطباء العامين		527
جراحي أسنان		110
الصيادلة		37
الأطباء المختصين 307	في الجراحة العامة	42
	في جراحة العظام	11
	في جراحة الأطفال	20
	في جراحة الأعصاب	10
	في طب وجراحة العيون	8
	في الأذن والانف والحنجرة	6
	في أمراض السرطان	10
	في قسم الأشعة	9
	في الإنعاش والتخدير	25
	في الطب الداخلي	14
	في طب الأطفال	20
	في أمراض القلب	6
	اختصاصات أخرى	146
شبه الطبيين 2847	القابلات	149
	علاجات التمريض	2054
	مخبر	286
	أشعة	161
	رتب أخرى (البقية)	207
أسلاك إدارية وتقنية وعمال مهنيين مرسمين ومتعاقدين		1147

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الصحة والسكان، التقرير السنوي،2022/ 2023

مقارنة الولاية مع المؤشر الوطني فإن الولاية تعاني نقصا في عدد الأطباء العامين والمخصصين والصيادلة أما بالنسبة للعيادات وقاعات العلاج فإن عددها يغطي جميع بلديات الولاية وبالتالي فإن النقص يمس المورد البشري الطبي والشبه طبي إضافة إلى نقص في التجهيز الطبي

طبيب عام لكل 983 نسمة، طبيب خاص لكل 1547 نسمة صيدلي لكل 2907 نسمة، جراح اسنان لكل 2129 نسمة.

الثروة المائية:

تتميز الولاية بمناخ قاري يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاء، تعرف تساقط كثيف للثلوج خاصة في الجهة الشمالية، 05، أما الجهة الجنوبية شبه جرداء فتلقى قدرا ضئيلا من الأمطار.

يتم تمويل ساكنة الولاية عن طريق3 سدود هم:سد عين زادة؛سد تلسديت؛سدتيشي حاف.

تقدر نسبة المياه كمجموع كلي التي تستقبلها بلديات الولاية عن طريق السدود:44740 م^3 (بدون سد تيشي حاف والذي توقف عن ضخ المياه للمنطقة الشمالية بالولاية منذ جويلية 2021).

تمتلك ولاية برج بوعريريج 263 نقب منها 18 نقب في حالة توقف بسبب الجفاف

تسيير 63 نقب لوحدة الجزائرية للمياه والباقي يتم تسييره من طرف البلديات والمجموع الكلي للمياه عن طريق الآبار 24435 م^3 خلافا عن الانقاب التي يتم تسييرها من طرف البلديات (قرى ومداشر البلديات) .

يتم تمويل 23 بلدية من ثلاث سدود (عين زادة، تلسديت، تيشيحاف) موزعة كما يلي:

سد عين زادة: يمول 13 بلدية

سد تلسديت: يمول 05 بلديات

سد تيشيحاف: يمول 5 بلديات

يتم تزويد البلديات المسيرة من طرف الوحدة ب حجم يومي مقدر بـ: 69175 م³

مياه السدود: 44740 م³ والمياه الجوفية عبر الأنقاب: 24435 م³

عدد الانقاب المسيرة من طرف الوحدة 63 نقب. [1]

المطلب الثالث: المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تبيان تكوين وتشكيل المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج، ثم نتطرق إلى بعض لجان المجلس المنجزة خلال الفترة الممتدة بين2022–2024 (الري، الصحة)

أولا: تكوين وتشكيل المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج

تتكون الهيئة الانتخابية في الانتخابات المحلية المنظمة ليوم 27 نوفمبر 2021 بولاية برج بوعريريج من 943 458 ناخب مسجل في القوائم الانتخابية،[2] وقد بلغت نسبة المشاركةبالنسبة للمجالس الولائية 34.7 %

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج وحدة الجزائرية للمياه، حصيلة النشاطات، 2023/2022

2المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من طرف السلطة المستقلة للانتخابات لولاية برج بوعريريج

ويتكون المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج حسب النتائج التي أفرزتها الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر 2021 من تسعة وثلاثين39 عضوا بالاقتراع السري والمباشر وبالأغلبية النسبية على القائمة وفقا للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعمول به، ممثلين لسكان 34 بلدية مكونة للولاية .أما بخصوص المستوى التأهيلي العلمي الذي يتمتع به الأعضاء المحليين للمجلس يتراوح مستواهم العلمي ما بين المستوى المتوسط، ثانوي، جامعي، إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو أن فئة الأعضاء المنتخبين المحليين من حملة الشهادات الجامعية تفوق نسبة الأعضاء المنتخبين ذوي الشهادات الثانوية وذوي المستوى المتوسط، وهو مؤشر ايجابي له آثار كبيرة في دفع وتنشيط حركية التنمية المحلية بالمنطقة.

إلا أن ما نلاحظه في الواقع رغم النسبة الكبيرة من المنتخبين المحليين داخل المجلس الشعبي الولائي للولاية من حملة الشهادات الجامعية إلا أنه يظهر لنا أداء المجلس في دفع عجلة التنمية المحلية بالمنطقة ضعيف ولا يرقى إلى مستوى تطلعات المواطنين.

وقد تم تنصيب المجلس الشعبي الولائي للولاية بتاريخ 19 ديسمبر 2021 ،حيث يعتبر بدوره هيئة تداولية لمعالجة كل الشؤون الولائية التابعة لاختصاصاته، وكل القضايا التي تهم الولاية برئاسة عضو منتخب من بين الأعضاء المنتخبين للمجلس الشعبي الولائي بالاقتراع السري وبالأغلبية وفقا للقانون المعمول به من القائمة الحرة تكتل الأحرار،ويساعده في مباشرة اختصاصاته نائبين (02) النائب الأول من حزب المستقبل والثاني من حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND ، كما يتكون المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج من تشكيلات سياسية مختلفة وهي كالتالي[1] :

[1]المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من طرف المندوبية الولائية للانتخابات لولاية برج بوعريريج ..

الجدول رقم 03 مختلف التشكيلات السياسية للمجلس وعدد المقاعد لكل تشكيلة

اسم الحزب أو القائمة	عدد المقاعد
حزب جبهة المستقبل	07
القائمة الحرة تكتل الأحرار	07
حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	06
حزب جبهة التحرير الوطنيFLN	05
القائمة الحرة بركة وفاء ثقة	04
القائمة الحرة تجمع الحصن المتين	03
القائمة الحرة الوفاء	03
حركة حمس HMS	02
القائمة الحرة اليد في اليد	02

نلاحظ من خلال ما سبق أعلاه، وجود تنوع في التشكيلة السياسية للمجلس الشعبي الولائي هذا من جهة، كما نجد أن حزب جبهة المستقبلهو الحزب الذي تحصل على أغلبية المقاعد بجانب القائمة الحرة تكتل الأحرار المحلية لـ 27 نوفمبر 2021 بولاية برج بوعريريج.

بعد الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات لمحليات 2021 من طرف الهيئة المستقلة للانتخابات باشرت الكتل السياسية في التكتل والمتمثلة في حزب جبهة المستقبل وحزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وتسجيل غياب حركة مجتمع السلم عن التحالف، وفي المقابل باشرت جميع القوائم الحرة في تشكيل تحالف من أجل الفوز برئاسة المجلس الشعبي الولائي.

تم انتخاب مرشح قائمة التكتل الأحرار السيد / لخضر بورحلة، لرئاسة المجلس الشعبي لولاية برج بوعريريج، بفارق 05 أصوات عن المترشح الثاني عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي السيد/ مراد لكحل الذي حاز على 17 صوتا، في حين تحصل الرئيس الجديد على 22 صوتا من أصل 39 صوتا، ما يعني حصوله على الأغلبيةوجرت عملية انتخاب رئيس المجلس الولائي، بحضور الوالي والسلطات المحلية وجميع الأعضاء، وجمع غفير من المواطنين وفعاليات المجتمع المدني، و بعد مخاض عسير في الكولسة ورحلة التحالفات بين مختلف التشكيلات السياسية بالمجلس، بعد فصل الصندوق في الانتخابات المحلية الفارطة، في هوية الأعضاء المشكلين للمجلس، قبل أن يستقر اختيار الأغلبية على مرشح قائمة تكتل الأحرارالذي سبق له و أن ترأس بلدية تكستار لأربع عهدات كاملة .

ويتوزع أعضاء المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج على تسعة 09 لجان مختصة ودائمة، وتتكون كل لجنة من سبعة07 أعضاء، ولكل لجنة رئيس ونائب ومقرر وأعضاء ممثلين من مختلف الأطياف السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي للولاية.[1]

[1]المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من طرف ديوان المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج .

المبحث الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في اقتراح وتجسيد المشاريع

المطلب الأول: ملف قطاع الري

عملا بأحكام القانون رقم 07/12 المؤرخ في: 2012/02/21 المتعلق بقانون الولاية لاسيما المواد 33 و84 وبناء على مخرجات اجتماع المكتب الدائم للمجلس الشعبي الولائي تم ادراج ملف الري ضمن نقاط جدول الأعمال للدورة العادية للمجلس لشهر ديسمبر 2022.

سطرت اللجنة برنامج عمل من أجل تحضير ودراسة ملف الري لعرضه أمام المجلس الموقر في الدورة العادية الرابعة لسنة 2022.

ومن أجل تشخيص موضوعي عن قرب يبرز وضعية القطاع لكونه يمثل محورا استراتيجيا للتنمية المحلية، باشرت اللجنة أشغالها من خلال ضبط وتنفيذ رزنامة من الاجتماعات العملية بمقرات الدوائر والخرجات الميدانية التي مست كل بلديات وقرى الولاية بمشاركة أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس الشعبي الولائي.

وختاما لسلسلة الزيارات الميدانية واللقاءات توصلت اللجنة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي عرضت خلال أشغال الدورة من أجل المناقشة والإثراء والمصادقة.[1]

1/ الملاحظات المسجلة خلال الخرجات الميدانية:

أ. بالنسبة للمياه الصالحة للشرب:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، المجلس الشعبي الولائي، الدورة العادية الرابعة لسنة 2022، المنعقدة يوم 2023/01/26

• كثرة التسربات في شبكة المياه الصالحة للشرب بسبب قدم القنوات (قنوات مصنوعة من الحديد المغلفن ومادة الامنيونت) تم تسجيل هذه الملاحظة على مستوى بلدية بن داود، بلدية القصور، راس الوادي، برج الغدير، حسناوة، مجانة، العش، بليمور، عين تسرة

• انخفاض مستوى المياه لكثير من الأنقاب على مستوى بلديات الولاية (18 نقب في حالة توقف بسبب الجفاف) جعافرة، ثنية النصر، بليمور، تسامر، زمورة، برج الغدير ...

• انخفاض منسوب سد عين زادة إلى غاية 02 مليون متر مكعب والذي يمول 13 بلدية منها بلدية البرج

• حفر أنقاب جديدة للتدعيم بالمياه الصالحة للشرب أسفر عن نوعية غير صالحة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة (عين السلطان مجانة)، ارتفاع نسبة الكبريت، (عين تسرة نقب صدراتة 1 و2 و3) مياه حمراء (نقب غابة جعافرة) اختلاط بالغاز الصخري(الحمادية)أوعدم وجود المياه لعدم دقة الدراسة (تسامرت،الحمادية،ثنية النصر).

• وجود أنقاب جديدة بها كمية التدفق تفوق 5 ل /ثا وعدم تجهيزها بمستلزماتها للدخول حيز الخدمة، رغم نقص كبير في كمية المياه على مستوى الولاية.[1]

يعتبر سد تشيحاف مصدرا من مصادر تمويل الولاية بالماء الشروب بالمنطقة الشمالية للبلديات (الماين، جعافرة، القلة، تفرق، ثنية النصر وقريتي المشرع واد صياد، برج زمورة، تسامرت، أولاد دحمان) توقف عن التزويد بالمياه منذ جويلية 2021 بسبب انخفاض كبير في نسبة المياه التي سببها الجفاف الذي شهدته البلاد خلال السنوات

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، نفس المرجع السابق

الأخيرة ومعارضة سكان بلدية بوحمزة ولاية بجاية على ربط محطة الضخ بالكهرباء بحجة ضعف توتر الكهرباء مما يؤدي إلى عدم اشتغال الأجهزة الكهرو منزلية.[1]

• عدم وجود خزانات للمياه الصالحة للشرب لبعض أحياء وقرى بلديات الولاية (قرية المخازن بلدية العش) بياضة (حي النصر) بلدية بليمور، حي بئر الصنب جانب التابع لبلدية حسناوة، الشعلانية بلدية العناصر والذي يمول أحياء الإخوة صديقي، حي 400 مسكن، القرية الفلاحية، حوزة صخراوي وحوزة تواتي، منطقة الرمايل بلدية راس الواد، قرية صدراتة بلدية عين تسرة. مع تسجيل خزانات قديمة ومهترئة في بعض البلديات مثل خزان غابة بومرقد.

ب/ بالنسبة للصرف الصحي:

يقوم الديوان الوطني للتطهير وحدة برج بوعريريج بتسيير:

– شبكة التطهير عبر 34 بلدية لولاية برج بوعريريج 100% بطول الشبكة 2022كلم طولي 100 %.

– محطة التصفية برج بوعريريج: 150000 مكافئ سكاني.

– محطة التصفية بأحواض والتهوية الحمادية: 26061 مكافئ سكاني.

– محطة التصفية أحواض الطبيعية بئر عيسى: 4454 مكافئ سكاني.

– محطة الرفع برج بوعريريج: 28296 م3 /يوم.[2]

2/الملاحظات التي تم تسجيلها بخصوص التطهير:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، وحدة الجزائرية للمياه مرجع سابق.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، الديوان الوطني للتطهير، حصلة الوحدة لسنة 2023/2022

• عدم وجود شبكة الصرف الصحي في بعض القرى والأحياء ببلديات الولاية منها: قرية عين النوق بلدية بن داود، قرية الربعيات بلدية الحمادية، القرى: قريةبومروان، المسراح، غفستان، المجاز، لوبيباتالعطاوة، معازة شلخة عمار، الخفافن، المخازن الشمالية والجنوبية بلدية العش، أولاد سيدي سعيد بلدية برج الغدير،قرية العباد بلدية أولاد دحمان، قريةسونافوبونشادة والعوينات بلدية مجانة، قرية الثعالبة بلدية الماين.[1]

رغم طول الشبكة التي تغطي معظم سكان بلديات الولاية إلا أن الكثير من مقاطع الشبكة قديمة قنوات مصنوعة من الاسمنت خفيف التسليح مما يؤدي به إلى الاهتراء وإحداث تسربات.

• مشكل معارضة أصحاب الممتلكات الخاصة من المرور على أملاكهم لإنجاز مختلف الشبكات (المياه، الصرف الصحي) مما أدى إلى حرمان الكثير من ساكنة البلديات من الاستفادة بالربط.

• التوسع السكاني لمختلف سكان بلديات الولاية في توسع دائم بفعل الاستفادة من صيغ السكن خصوصا البناء الريفي أحدث تجمعات جديدة تنعدم فيها مختلف لشبكات مما أدى بهم إلى استعمال حفر كحل بديل.

• معظم المصبات النهائية للصرف الصحي قريبة من السكان مما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة والحشرات.

•نقص كبير في أحواض الترسيب والتي تلعب دورا كبيرا في الحد من تلوث المحيط وتلويث المياه الجوفية

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، مرجع سابق

بعض البلديات يستعمل الفلاحون فيها السقي بالمياه القذرة (العش، الواد الأخضر بلدية الحمادية، بسباسة بلدية خليل،عين تقزيرين بلدية حسناوة،محطة الرفع قرب الطريق الوطني رقم 5 ومعبر السكة الحديدية بلدية البرج).

3/ بالنسبة لحماية المدن من الفيضانات (الأودية):

يعد ملف الري في شقه المتعلق بحماية المدن من الفيضانات وحماية الموارد المائية من التلوث من القضايا التي أولت لها الدولة اهتماما بالغا، ويظهر ذلك جليا من خلال تسجيل وإنجاز عدد كبير من العمليات بأغلفة مالية جد معتبرة، كما لا تزال برمجة هذه العمليات متواصلة.

ج . الملاحظات المسجلة خلال الخرجات الميدانية:

سنحاول في هذا العرض تقديم البلديات التي يهددها خطر الفيضانات على مستوى الولاية خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها لجنة الري.[1]

•المنشأة الفنية لوادي عريريج(حي عبد المومن) بعد اهتراء سقف المنشأة القديمة أدى إلى انهيار سقف الواد وسقوط شاحنة داخله (بلدية برج بوعريريج). [2]

•عدم اكتمال تهيئة وادي سيدي امبارك. – خطر الفيضان على قريتي عين التراب وواد الشعير

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، نفس المرجع السابق

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، نفس المرجع .

•امتلاء ط ورقم 05 بمياه الامطار والسيول الأتية من الجبال المحيطة بعين التراب مما يسبب في شلل حركة المرور

•عدم تكملة برنامج حماية بلدية العناصر من خطر الفيضانات بسبب المعارضة.

•عدم اكتمال تهيئة واد الشعبة وواد الغدير مركز، وقناة صرف مياه الأمطار.

•مشكلة الفيضانات التي تمس بلدية غيلاسة وتمس محطة الضخ رغم وجود دراسة لتهيئة الواد

•عدم إكمال الشطر الثاني على مسافة 800 م طولي لواد تاغروت بلدية عين تاغروت

•عدم إتمام الشطر الثاني من برنامج حماية بلدية خليل من الفيضانات

•بلدية مجانة من البلديات التي مسها الفيضان الأخير كونها تقع في منطقة منخفضة– تقطعها ثلاث (3) أودية واد 1 نوفمبر، واد مجانة مركز واد الراقوبة.

بلدية اليشيرمن البلديات التي مسها الفيضان الأخير كونها تقع في منطقة منخفضة تقطعها ثلاث (3) 1 واد أم رابح 2 واد نسيسة 3 واد جرام

•عدم تهيئة وتأهيل واد المهير الذي يشكل خطر انجراف التربة من الحواف مما يشكل خطرا على السكان.

•مركز بلدية منصورة والتي يمر بها واد مسيسي (وادالمنصورة) والذي يمتد حتى بلدية المهير:

•الوادي غير مهيأ مع وجود دراسة لحماية مدينة منصورة من الفيضانات

• وجود برنامج حماية بلدية حسناوة من خطر الفيضانات منذ سنة 2019 ولم يتم تنفيذه

•واد بليمور يشكل خطر على السكان والسكنات المجاورة له وينبغي مراجعة دراسة تغطية واد بليمورضمن برنامج حماية بلدية بليمورمن الفيضانات

• عدم إتمام تهيئة واد بوخداش المتبقي على مسافة 100 متر طولي ضمن برنامج حماية المدن من الفيضانات.

•تهيئة واد بوجرة وتم توقف الأشغال بسبب المعارضة ضمن برنامج حماية مدينة راس الواد من الفيضانات.[1]

•عدم تهيئة وديان بلدية الحمادية (ماجن عمران)التي تشكل خطرا على السكان من الفيضانات.

•انجراف التربة عند الواد المار على عائلة عمارة (80 مسكن قرية الحامة) بلدية القصور بالقرب من السكنات الاجتماعية حتى وصل عمق الواد إلى 8 أمتار مما يشكل خطرا على السكان وعلى انهيار العمارات. إضافة إلى ذلك عدم تهيئة واد توبو والذي مسه الفيضان الأخير.

وجود خطر الفيضان لمقر بلدية تكستار وقرية بئر الكرمة ولا يوجد أي برنامج للحماية من الفيضانات (تم إنجاز دراسة سنة 2021)

. حماية مخطط شغل الأراضي 3 و4 من الفيضانات وقرية بئر الكرمة(تكستار).

بعد سلسلة من الخرجات الميدانية والتي أسفرت على الوقوف عن كثب لمعظم لانشغالات والمشاكل التي يعاني منها المواطن فيما يخص شبكات المياه الصاحة للشرب

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، نفس المرجع السابق

أوندرة المياه بسبب نقص الأنقاب والآبار وجفاف السدود من جهة أو مشكل المعارضات لأصحاب الأراضي والتي تعرقل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية من جهة أخرى.

خلال أشغال الدورة العادية لشهر ديسمبر 2022 بقاعة المداولات على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج وبحضور السيد والي الولاية وأعضاء الهيئة التنفيذية للولاية، المنتخبين المحليين، الأسرة الإعلامية.

وبعد افتتاح الجلسة من طرف الرئيس والاستماع إلى النشيد الوطني تم إحالة الكلمة للسيد مدير الري لتلاوة تقريره الذي يحمل في طياته إنجازات القطاع خلا السنوات السابقة، وبعده مباشرة إلى النقطة الثانية والتي تتمثل في عرض تقرير ملف الري من طرف لجنة الري والتي عرضت التقرير مفصلا، وبعد المناقشة تم عرض الملف للمصادقة على توصياته والتي حظيت بالإجماع.[1]

2/ مضمون توصيات ملف الري:

1. الإسراع في تجهيز الأنقاب والانقاب العميقة بالكهرباء وقنوات الضخ وكل المستلزمات من أجل وضعها في الخدمة.

2. الإسراع في تجديد شبكات المياه الشروب للقضاء على مادة الحديد المغلفنوالأمنيونت والتسربات.

3. إنجاز أنقاب مستعجلة للبلديات التي تعاني من قلة المياه.

4. ربط سد موان سطيف بسد عين زادة عن طريق قناة، وربط سد تبلوط جيجل بسد عين زادة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الري والفلاحة حول: قطاع الري، نفس المرجع السابق

5 . تفعيل دور شرطة المياه للقضاء على السقي الفلاحي بالمياه القذرة التي تشكل خطرا على صحة الإنسان.

6 . تجديد قنوات الصرف الصحي القديمة والمهترئة وتمديد المصبات النهائية لحماية الانقاب المائية من خطر التلوث والأمراض المنتقلة عبر المياه.

7. إنجاز أحواض الترسيب للحد من ظاهرة السقي بالمياه القذرة وتلويث المياه الجوفية.

8 . استغلال الأنقاب للمياه الغير صالحة للشرب في السقي الفلاحي.

9 . رفع المعارضات عن المشاريع المتمثلة في إنجاز مختلف الشبكات (المياه، التطهير) وكذلك تمديد المصبات النهائية.

10 . ربط بلديات اليشير ومجانة والقصور بسد تلسديت ضمن برنامج التحويلات الكبرى.

11. رفع التجميد عن جميع المشاريع المتعلقة بقطاع الموارد المائية بما في ذلك السدود والحواجز المائية.

12 . التوجه نحو تحلية مياه البحر كحل دائم وربط سد تشيحاف بجاية بسد عين زادة برج بوعريريج.

3/ المشاريع المجسدة في قطاع الري

- التجهيز الالكتروميكانيكي مع بناء مخبأ النقب لتنقيب غيلاسة 01 و02
- إعادة تأهيل أشغال الحفر لتنقيبين بالماين مع بناء مخبئين للمياه
- تدعيم بالمياه الصالحة للشرب لعين تاغروت انطلاقا من نقب عين تاغروت
- تدعيم بالمياه الصالحة للشرب لبليموروبرج بوعريريج انطلاقا من نقب حرير

- تدعيم بالمياه الصالحة للشرب اولاد براهم وراس الوادي انطلاقا من نقب بوخداش

- إعادة تأهيل محطة التصفية ببرج بوعريريج.[1]

-أشغال إعادة تهيئة شبكات التوزيع لمدينة برج بوعريريجZN9-ZN8-ZN7-ZN6-ZN5-4N على مسافة88 كم

- انجاز 5000 م ط من الانقاب في راس الوادي –العش – مجانة –الياشير– خليل – بئر قاصد على –تكستار –غيلاسة– الرابطة –حسناوة –بليمور– عين تاغروت– اولاد براهم

- حماية المهير من الفيضانات

- حماية حسناوة من الفيضانات

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الإدارة المحلية للولاية حصيلة نشاطات الولاية لسنة 2023

- تجديد شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمركز لشبور بلدية اليشير

- انجاز شبكة التطهير ماجن عمران بلدية الحمادية

-إنجاز شبكة التطهير لمركز العيون بلدية بن داود

- تجديد وتوسيع شبكة التطهير لمركز اولاد دحمان بلدية أولاد دحمان

-إنهاء تطهير لقرية اولاد مهدي بلدية حسناوة

- تهيئة الواد الفارغ بلدية العناصر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، حصيلة النشاطات 2024/2023

– حماية مدينة مجانة من الفيضانات.[1]

–انهاء وحماية مركز الرمايل من الفيضانات ببلدية راس الوادي

–حماية مدينة خليل من الفيضانات

– دراسة حماية مراكز : الحصة 01: مركز برج بوعريريج من الفيضانات

– انجاز وتجهيز نقبين الماين 3 والماين 4 ببلدية الماين مع بناء مخبأ النقب

– كهربة الأنقاب عبر بلديات الولاية (عياضات–الرمايل– سيدي مبارك وملوطة)

– اعادة تأهيل الانقاب ومحطة الضخ تحمامين 1و2و3 واولاد دحمان

– توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب انطلاقا من النقبين الماين مع الربط بنظام تيشي حاف

– إنجاز، تجهيز وكهربة آبار عبر الولاية (02 بالماين–02 ببرج الغدير–01بزمورة–01 بالقصور)

– انجاز أشغال الربط للنقبين العميقين بغيلاسة (20 كم من القنوات , 03 خزانات بسعة 600 م³ ,03 محطات ضخ)

– لقد استفادت الولاية من مشروع تحلية البحر (بجاية) الجزء الاول بتموين 13 بلدية للمنطقة الشمالية والغربية حيث الأشغال جارية لربطها في نظام تيشي حاف ونظام تلسديت من طرف الجزائرية للمياه (تلسديت 000 11 م³/ اليوم – تيشي حاف 000 10 م³ / اليوم)

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، المرجع السابق.

– نظرا للعجز المسجل على مستوى البلديات الممونة من سد عين زادة تم الموافقة على انجاز الربط الى غاية محطة المعالجة بسد عين زادة وهذا على مسافة 80 كم طولي من القنوات بقطر 1200 مم و07 محطات ضخ و01 خزان بسعة 000 40 م³ (مرحلة اعداد دفتر الشروط).[1]

– في إطار المخطط الجهوي تم تسجيل عملية بمبلغ 480 مليار سنتيم خاصة بتدعيم سد عين زادة بحجم 500 15 م³ في اليوم انطلاقا من نظام السقي لسد موان وذلك بوضع 30 كم من القنوات قطر 1000مم (مرحلة تقييم العروض).

في إطار تحسين الخدمة العمومية للماء ونظرا لشح الأمطار مع انخفاض مستوى مياه السدود، استفاد قطاع الموارد المائية لولاية برج بوعريريج ب 15 عملية بمبلغ إجمالي يقدر ب 3,235 مليار دج في إطار البرنامج الاستعجالي بعنوان سنة 2024.

قبل التطرق إلى مضمون البرنامج الاستعجالي أود أن أشير إلى تدخل وزير الري وإنهاء المشكلة فيما يخص إعادة دائرة برج زمورة بالتزود من سد تشي حاف الذي توقف عن التزويد لأسباب ذكرناها سابقا.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، المرجع السابق.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، المرجع السابق.

الجدول يبين مختلف العمليات والبرامج والبلديات المستفيدة ضمن البرنامج الاستعجالي لسنة 2024.[1]

الجدول رقم 04 يوضح البرنامج الاستعجالي الخاص للزود بالمياه لولاية برج بوعريرج.

رقم العملية	عنوان العملية	مبلغ العملية (دج)
01	تدعيم مراكز الفج، الزلايجة، قبور الرحمان، معازة والمجاز انطلاقا من الأنقاب بالفج	300.000.000.00
02	تدعيم العش مركز ولمخازن انطلاقا من نقب الحروش.	200.000.000.00
03	تدعيم مدينة العش والمخازن انطلاقامن نقب الفج.	200.000.000.00
04	تجهيز وربط النقبين بالحمادية	25.000.000.00
05	تجديد القناة الرئيسية لمركز الحمادية انطلاقا من خزان 250 م	20.000.000.00
06	تدعيم مدينة الحمادية بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من نظام عين تسرة	15.000.000.00
07	تدعيم بلدية القصور بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من محطة الضخ مخمرة	100.000.000.00

[1] الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، المرجع السابق.

08	تدعيم منطقة بلهوشات انطلاقا من محطة الضخ عين الترك	30.000.000.00
09	تجديد قناة الضخ الفرافرية– بئر الكرمة.	50.000.000.00
10	تدعيم صدراتة بلدية عين تسرة انطلاقا من محطة الضخ بئر لحلو.	60.000.000.00
11	تجديد شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمراكز الفيران، الكحايل، الشرارحة، الشواقرية بلدية أولاد دحمان.	50.000.000.00
12	اقتناء التجهيزات الإلكتروميكانيكية والهيدروليكية عبر تراب الولاية	50.000.000.00
13	توسيع وتجديد شبكات المياه الصالحة للشرب عبر تراب الولاية	400.000.000.00
14	تجهيز، كهربة وربط التنقيبات الجديدة عبر تراب الولاية	800.000.000.00
15	تدعيم بلدية حسناوة انطلاقا من سد تشي حاف (خزان 9000 م3 بأولاد دحمان	800.000.000.00

يحتوي الجدول السابق على خمسة عشر (15) عملية مجملة مقسمة على 105 حصة بمبلغ يقدر بـ 323 مليار سنتيم ضمن البرنامج الاستعجالي تتعلق كلها بالتزود بالمياه الصالحة للشرب مست البلديات المتضررة من ندرة المياه أو تجديد الشبكات القديمة المصنوعة من الحديد المغلفنوالأميونت، وكدا توسيع الشبكات للأحياء السكنية الجديدة

الناتجة عن التوسعات السكانية وإنجاز الخزانات واقتناء التجهيزاتالإلكتروميكانيكية والهيدروليكية.

أما فيما يتعلق ببرامج حماية المدن من الفيضانات:

فقد تم إعادة تهيئة شطر من واد عريرج (حي عبد المؤمن) ببلدية البرج. (06 مليار سنتيم)

تهيئة أودية اليشير (نسيسة، جرام، أم رابح) بمبلغ 30 مليار سنتيم (03 حصص)

تهيئة أودية بلدية حسناوة بمبلغ 30 مليار سنتيم (03 حصص)

رفع المعارضة عن واد العناصر والانتهاء من الأشغال.[1]

نستنتج أن كل ما تعق بالمياه الصالحة للشرب قد تم أخذ معظم توصياته بعين الاعتبار نظرا للجفاف الذي مس الولاية وقد صادف مضمونه موافق لما كان مخططا له من طرف الهيئة التنتفيذية ،في حين ان جانب التطهير وحماية المدن من الفيضانات لم يتم تسجيل أي عملية جديدة

المطلب الثاني: ملف قطاع الصحة

يعتبر قطاع الصحة قطاعا حساسا استراتيجيا وعاملا أساسيا في التنمية كون هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا أساسيا بالمواطن الذي يعتبر العنصر الأساسي في التنمية فالحفاظ على صحة الإنسان تساهم في تطور المجتمع لذا تولي له الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي من خلال الميزانية التي ترصد له سنويا أو من خلال الطاقة البشرية التي يضمها القطاع وكذا مجانية العلاج المقدمة للمواطن بمختلف التخصصات.

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية الري، المرجع السابق.

وفي إطار مهام لجنة الصحة والنظافة و حماية البيئة للمجلس الشعبي الولائي، وبناءً على قانون الولاية رقم 12/07 المؤرخ في 21/02/2012 والنظام الداخلي للجنة المصادق عليه بتاريخ 06/06/2022 عكف أعضاء اللجنة بالمجلس الشعبي الولائي إلى تسطير برنامج الخرجات الميدانية للمؤسسات الصحية، بمشاركة أعضاء المجلس على مستوى بلديات الولاية، بهدف الوقوف على الوضعية العامة للمؤسسات الصحية، وكان ذلك بمرافقة السادة مدراء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمتخصصة والصحة الجوارية،وللوقوف على المكاسب والإنجازات و مدى انعكاسها على أرض الواقع ، وكذلك المشاكل التي يعاني منها القطاع على مستوى الولاية[1] .

1/ الملاحظات التي تم تسجيلها خلال الخرجات الميدانية:

قدمت لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة خلال الدورة العادية المنعقدة يومي 15 و16 أكتوبر 2023 بالمجلس الشعبي الولائي بعرض ملف حول " الصحة العمومية بولاية برج بوعريريج، وذلك بحضور كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي، الوالي، مدير الصحة والسكان، ومختلف السلطات وقد تضمن هذا التقرير المعد من طرف لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة العديد من المشاكل والاقتراحات عن وضعية القطاع بالولاية كما يلي:

•جهاز الأشعة الرنين المغناطيسي IRM الوحيد في الولاية عاطل منذ اقتنائهويستدعي إصلاحه في أقرب الآجال نظرا للطلب المتزايد عليه، كما تفتقر جميع المؤسسات الاستشفائية لهذا الجهاز.

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة حول :قطاع الصحة بولاية برج بوعريريج، الدورة العادية الرابعة لسنة 2023، المنعقدة يوم 2023/10/26

•ضرورة تدعيم المؤسسات بالطاقم البشري الطبي والشبه الطبيوالمهني موازاة بالخدمات المقدمة

• عدم وجود اختصاصات طبية ضرورية (المسالك البولية والكلى–المعدة).

•نقص في التغطية بسيارات الإسعاف.

•عدم تحمل المؤسسات الاستشفائية للأعداد الكبيرة المتوافدةللاستعجالات خصوصا مقر الولاية نظرا لنقص تغطية دوائر الولاية (جعافرة، عين تاغروت، بير قاصد علي، الحمادية.) مستشفى مجانة يفتقر إلى تخصص الجراحة.

•تضرر عدد كبير من مختلف الهياكل من الإمساكية (مستشفيات، قاعات علاج، عيادات متعددة الخدمات)

•نقص بعض التجهيزات الطبية بالنسبة لبعض العيادات (كرسي طب الأسنان، أجهزة الأشعة.)

•بعض الهياكل الصحية قديمة مثل مستشفى بوزيدي ببرج بوعريريج والعيادة م خ برج زمورة.[1]

•عدم وجود مستشفيات خاصة بأمراض الصدرية والربو والأمراض العقلية وطب الأورام.

•وجود مستشفى وحيد للأمومة والطفولة وهو مستشفى قديم ومكتظ.

•اضطرار المواطنين للتوجه نحو العيادات الخاصة بحثا عن الخدمات الجيدة رغم غلاء تكاليف العلاج.

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي، تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، نفس المرجع السابق

•التحفيزات المقدمة من الخواص للطواقم الطبية تدفعهم لمغادرة المؤسسات العمومية بعد اكتسابهم الخبرة.

• عدم وجود مصلحة طب النساء والتوليد في العديد من العيادات م خ. خصوصا المناطق الريفية والجبلية.

بعد الانتهاء من عرض تقرير قطاع الصحة من طرف اللجنة تم تسليم نسخة إلى السيد/ والي الولاية ونسخة إلى السيد/ مدير الصحة، ومن خلال رد السيد والي الولاية والذي أبدى استعداد كاملا لاستدراك النقائص رفقة مسؤولي القطاع.

2/ البرامج والعمليات المجسدة في قطاع الصحة

•إعادة تهيئة ثلاثة عيادات متعددة الخدمات (1044– بئر قاصد علي–رأسالوادي)

•تجهيز مشروع مستشفى 60 سريرب زمورة (من نفس الغلاف المخصص للإنجاز)

•اقتناء حظيرة السيارات لمشروع مستشفى 60 سرير بـ زمورة (سيارات الإسعاف)

•اقتناء تجهيزات طبية لصالح مصالح الإنعاش وغرف العمليات الجراحية

•اقتناء تجهيزات طبية لصالح العيادة متعددة الخدمات بحي 1100 عدل ببرج بوعريريج

•اقتناء تجهيزات طبية لصالح ملحقة طب الأطفال التابعة لمستشفى بلحوسين بالبرج [1]

العمليات طور الإنجاز خلال سنة 2024 :

•انجاز مقر إدارة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ببرج بوعريريج

•اقتناء سيارة اسعاف من نوع " سامي"

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مديرية الصحة والسكان، حصيلة النشاطات،2024/2023

- دراسة و متابعة لإنجاز مقر إدارة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالبرج (متابعة)
- اقتناء تجهيزات طبية لصالح مستشفى 60 سرير بزمورة
- دراسة و متابعة و انجاز و تجهيز عيادة متعددة الخدمات بأولاد دحمان
- اقتناء جهازين لمعالجة النفايات الاستشفائية (بناليزور) لكل من بوزيدي ومجانة
- اقتناء عيادة طبية متنقلة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية منصورة
- اقتناء 07 سيارات إسعاف للمؤسسات الصحية
- اقتناء تجهيزات طبية لصالح المؤسسات العمومية للصحة الجوارية
- رفع التجميد عن مستشفى 60 سرير بالحمادية [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مديرية الصحة والسكان، نفس المرجع

ثانيا: عمليات مفوض تسييرها لمديرية التجهيزات العمومية

العملية	رخصة البرنامج AP	نسبة الإنجاز	ملاحظات
دراسة من أجل إنجاز مستشفى 240 سرير ببلدية راس الوادي	100,000,000.00	/	تم المنح المؤقت للصفقة و الصفقة على مستوى اللجنة الولائية للصفقات العمومية
دراسة وإنجاز وتجهيز مستشفى 240 سرير براس الواد	2,400,000,000.00	/	مباشرة الدراسة من طرف مكتب الدراسات
دراسة ومتابعة لإنجاز مستشفى 60 سرير ببلدية زمورة	30,000,000.00	100 %	في طور المتابعة
إنجاز وتجهيز مستشفى 60 سرير ببلدية زمورة	2,180,000,000.00	80 %	أجال الإنجاز خلال شهر مارس 2023 ، دفتر الشروط المتعلق بالتجهيز على مستوى اللجة القطاعية بالوزارة
دراسة لإنجاز 04 عيادات متعددة الخدمات بكل من البشير – منصورة – العناصر- راس الواد	16,000,000.00	/	تمت المصادقة على صفقات مكاتب الدراسات
دراسة ومتابعة وتهيئة هياكل صحية	100,000,000.00	80 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة مستشفى بلحوسين	40,000,000.00	20 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات باليشير	30,000,000.00	/	تم إعادة الإجراءات المتعلقة بالصفقة بسبب وفاة صاحب الصفقة الأولى
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات بالعناصر	30,000,000.00	60 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات 15 تعاونية	30,000,000.00	70 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات الرابطة	5,000,000.00	90 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات مونية	5,000,000.00	90 %	في طور الإنجاز
دراسة ومتابعة وتهيئة العيادة متعددة الخدمات بزمورة	110,000,000.00	40 %	في طور الإنجاز
دراسة لإنجاز مستشفى 60 سرير لأمراض القلب	120,000,000.00	/	دفتر الشروط في طور التحضير
دراسة وإنجاز ومتابعة ع م خ بحي 1100 مسكن عدل (كارفور)	220,000,000.00	40 %	في طور الإنجاز
المجمـــــــــوع	5,416,000,000.00		
عدد العمليات	15		

الجدول رقم 05 يوضح البرامج والهياكل المسجلة للإنجاز من طرف مديرية التجهيزات العمومية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مديرية الصحة والسكان ،المرجع السابق

الجدول يبين استفادة الولاية من مجموعة من البرامج والعمليات تتمثل في دراسة ومتابعة مجموعة من الهياكل الصحية ورفع التجميد عن بعض المشاريع الأخرى والتي ستخفف الضغط عن مستشفى مقر الولاية.

يتم إسناد بناء وترميم الهياكل الصحية من طرف مديرية التجهيزات العمومية في حين تتكفل مديرية الصحة بالتجهيزات واللوازم الطبية وتوظيف الطواقم الطبية والعنصر البشري بكل تفرعاته، وتتكفل البلدية ببناء قاعات العلاج.[1]

[1] الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية ولاية برج بوعريريج،مديرية الإدارة المحلية حصيلة نشاطات الولاية،2024/2023.

المبحث الثالث: معوقات وأفاق تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية

من خلال تشخيصنا لواقع أداء المجالس المحلية يتضح لنا أن هذه المجالس تواجهها مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تحد من دورها الخدماتي والتنموي، وتحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها وجدت المتمثلة أساسا في تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة ورافداً مكملاً للتنمية المحلية ، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان أهم العراقيل والصعوبات التي تعترض دور المجالس المحلية في عملية التنمية في المطلب الأوّل وابراز بعض الأفاق التنموية لتطوير أداء المجالس المحلية بالجزائر من أجل تحقيق تنمية محلية ناجحة وفعالة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: معوقات أداء دورالمجالس المحلية في الجزائر

أولا: معوقات قانونية وتشريعية:

• الانسداد الذي تعرفه العديد من المجالس بسبب قانون الانتخابات النسبي وإن كان سمح بالتمثيل الديمقراطي التعددي إلا أنه يفرز مجالساً متعددة الولاءات والانتماءات متناقضة المصالح والرؤى، بالتالي جعلها تعيش أجواء من الصراع وانعدام الثقة وضغط الوصاية، وخوف الأعضاء من بعضهم البعض، وفي بعض الحالات خضوع عناصر المكتب التنفيذي والرئيس لتلبية مطالب الأعضاء وان كانت غير مشروعة خوفا من التمرد أو المعارضة، وهو أمر يضعف وبشكل كبير على أداء المجالس ويكون له انعكاسات سلبية على التنمية المحلية. [1]

[1] أحمد شريفي،"دور الجماعات المحلية تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 /2010. ص. 202،200

•تكليف المجالس المحلية المنتخبة بعدة صلاحيات تفوق إمكانياتها المادية والمالية والبشرية لأغلبها مع وجود العديد من النصوص التنظيمية التي تجعل البلدية أو الولاية طرفاً وشريكاً مع قطاعات أخرى وهو أمر يحتم التنسيق والتشاور والاتفاق والقرار الجماعي (الري، أشغال عمومية، سكن، سياحة، بيئة، صناعة، فلاحة...إلخ) وما يترتب على ذلك من صعوبات في التدخل وأداء المهام العادية فكيف بالأمور الاستعجالية وغير المتوقعة.[1]

•عدم إلزامية المواد المتعلقة بمشاركة المواطنين وحضور دورات المجلسوعلانيتها وشفافية القرارات ونشر المداولات التي تتم في أغلب وأعم البلديات والولايات في جلسات مغلقة بل أحياناً في غياب بعض الأعضاء بسبب عدم توجيه الدعوة لهم والاكتفاء بأغلبية الأعضاء المساندة للرئيس.

•تكريس القانون للرقابة الشديدة والمتعددة الصور والمستويات الواسعة النطاق على المجالس المحلية عملاً بنظام الرقابة التقليدية التي تخلت عنه العديد من الدول المتقدمة، من شأنها أن تحد من حرية المبادرة لدى المجالس المحلية وبالتالي حرمانها من التمتع بأحد الأركان الأساسية المكرسة لاستقلاليتها وارباكها وجعلها تعيش هاجس الخوف من المتابعة، ويدفعها إلى الاقتصار على التدخل في المسائل الجزئية التي تدخل في صلب اختصاصاتها، ولا تتطلب تردداً في إذن الوصاية، وهذه الرقابة السلبية تقلل من صلاحيات المجالس المحلية، لأنها جاءت في ظروف وأوضاع خاصة جعلت المشرع يحتاط من انحراف المجالس المحلية في ممارسة صلاحياتها وخروجها عن سيطرة الوصاية وأخضعها بذلك إلى هذه الرقابة المتشددة.

[1] أحمد شريفي، المرجع السابق، ص. 203.

• مشكلات تتعلق بقانون الصفقات وما يشيره من إشكالات تتعلق بالسقف المالي وبنود دفاتر الشروط والزامية التقيد به في جميع المشاريع مهما قل حجمها المالي واعداد دفتر لكل مشروع،وكيفية اختيار المتعاملين والمصادقة على الصفقة والحاق مختلف الصفقاتْ التابعة لقطاعات متعددة بلجنة الصفقات الولائية وما يترتب عن ذلك من تراكم للملفات يستغرق وقتاً طويلاً لبرمجتها ودراستها، وفي كثير من الأحيان تؤدي هذه الصعوبات إلى عدم استغلال وسائل الانجاز استغلالا عقلانيا وعدم جدوى المناقصات وتكرار العملية عدة مرات بما يؤخر انجاز المشاريع في وقتها المحدد.

ثانيا: المعوقات البشرية والذاتية:

•تتوقف فعالية المجالس المحلية المنتخبة سواء على مستوى البلديات أو على مستوى الولايات في جزء الكبير منها على كفاءة ونوعية الموارد البشرية المتواجدة بها لاسيما نوعية ومستوى كفاءة المنتخبين المحليين، فنجاح المشاريع والمخططات التنموية على المستوى المحلي متوقف على مدى كفاءة المنتخبين الإداريين على حد سواء، فالمتأمل في وضعية المنتخبين المحليين في الجزائريكشف عن خاصية أساسية وهي ضعف كفاءتهم ومستواهم[1].فمعظم المجالس المحلية تتكون من أعضاء لا يتوفرون على مؤهلات ومستويات تعليمية تمثلهم من التداول في الشؤون المحلية، وهذه الوضعية تنتج في أغلب الأحيان عن تشوه العمليات الانتخابية أين تكون معايير الوساطة والجهوية والمحسوبية هي المتحكمة في هذه العمليات دونالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه العضو المنتخب خدمته لمجتمعه المحلي.

[1]فوزي بن عبد الحق، "دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية–دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية 2007 /2012،"رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال جزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 208.

•عدم اشتراط قانون الانتخابات للترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية أن يكون المرشح متحصل على مؤهل علمي معين أكثر من ذلك لم يشترط حتى من يجيد القراءة والكتابةبالإضافة إلى ذلك هناك حدود أخرى تر جع على نوعية الموارد البشرية المحلية منها ما يتعلق بغياب المهنية والتكوين الملائم لموظفي الجماعات المحلية ما نتج أزمة في الوظيف المحلي تعمقت أكثر مع تزايد حاجات العمليات التنموية إلى إطارات أكثر إنتاجية، وعلى الرغم من الجهود التي انصبت على محاولة معالجة هذا الضعف النوعي للموظفين المحليين من خلال إعادة التأهيل عبر برامج التدريب والملتقيات التكوينية فإن نتائج هذه الجهود لم تحقق الأهداف المطلوبة[1].

•ضعف الوعي التخطيطي لدى المجالس الشعبية المحلية بسبب عدم توفر نسق كفئ من المعلومات والإطارات والكفاءات والخبرات البشرية ذات المؤهلات والتكوين بين العلمي العالي والمتخصصين.

ثالثا: المعوقات المالية والاقتصادية:

•ضعف الموارد المالية سبب عجز الهيئات المحلية المنتخبة على القيام بوظائفها على أكمل وجه الأمر الذييينعكس على سير المجالس المحليةوقدرتها على تحقيق أهدافها [1]، حيث تعاني هذه المجالس المحلية من محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي وتعتمد معظم المجالس المحلية على الإعانات التي تقدمها الدولة ضمن برنامجين سنويين يتمثلان في مخطط التنمية البلديةPCD ومخطط قطاعي غير ممركز P S D .

[1] حليمة بوزمر، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة منتوريقسنطينة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص. 129

* مخطط التنمية البلدية هو عبارة عن برنامج شامل في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية ، ومحتوى البرنامج عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانتاج ، والتجهيزات التجارية ، 107من القانون البلدي رقم 10/11 على أنه "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه التنموية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، و يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي

*المخطط القطاعي الغير ممركز وهو مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها[1]، وقد أعطى قانون الولاية رقم 07/12 بموجب أحكام المادة 80 منه للمجلس الشعبي البلدي إعداد مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية .

[1]المرسوم التنفيذي رقم 277/98 المؤرخ في 1998/07/13 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 4 الفقرة أ، ص 08.

•بروز ولايات وبلديات مفتتة وصغيرة، محرومة من الموارد المالية الكافية لتغطية نفقاتها الضرورية، حيث تشير الإحصائيات أنه من بين 837 بلدية مسها التقسيم هناك

2.89 %منها بلديات ريفية، وهو ما جعلها–أي البلديات الجديدة–محرومة من الموارد والإمكانيات المادية والمالية التي كانت بحوزة البلدية الأم قبل تقسيمها، ضف إلى ذلك أن نمو عدد البلديات من 702 بلدية قبل صدور الإصلاح الإقليمي إلى 1541 بلدية، تمخض عنه نمواً متسارعا للاحتياجات المالية محليا[1]. مما زاد في عدد البلديات الفقيرة (الريفية والجبلية).

•تتمثل تبعية النظام الجبائي المحلي في عدم وجود أو الاعتراف بوجود سلطة جبائية للجماعات المحلية، فلا ضريبة إلا بموجب قانون، ولقد تبنت الجزائر هذا النظام، بحيث تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم وتحديد الوعاء والمعدلات، كما تقرر أيضا عملية تحصيل هذه الضرائب بمصالحها الخاصة، وتنْفرد من ذلك بالحصة الأكبر من المبالغ الجبائية، كما أن عملية تحصيل مختلف الضرائب والرسوم هي صلاحية من صلاحيات الدولة، وليس للبلديات أي دخل في هذه العملية سوى استلام حصتها سنويا من مديريات الضرائب، [2]

[1]فوزي بن عبد الحق، مرجع سابق، ص. 210.

[2]زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع .الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2014، ص129

كماأن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشرة للدولة (وزارة المالية)، ولا يمكن لهذه البلديات رفض والطعن في حصص التوزيع، سوى الامتثال واستلام حصصها دون أدنىمراجعة للحسابات أو إعادة التقييم[1].

•العجز على مستوى الصندوق المشترك للجماعات المحلية: أوكلت مهمة إعادة التوازن لميزانيات الجماعات المحلية للصندوق المشترك للجماعات المحلية الممول من بعض الاقتطاعات الإجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم، إلا أن هذا الصندوق بدأ يعرف هو أيضا بعض العجز في الآونة الأخيرة لثلاثة أسباب[2] وهي:

. العدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة.

. تكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير الحرس البلدي والتي تتعدى على الغالب 40 %من ميزانيته

. إلغاء ضريبة الدفع الجزافي حيث كان يستأثر بحصة الأسد(70)[3].

رابعا: المعوقات السياسية والإدارية:

نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية، والذي قد يؤثر بشكل مباشر على درجة الإقبال في الانتخابات المحلية

---

[1]الزوهير رجراج، "التنمية المحلية في الجزائر–واقع وآفاق"–، أطروحة دكتوراه غير منشورة .جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2012 /2013، ص ص. 224 – 225.

[2]نصر الدين بن شعيب، بومدين طيبي، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، (م1، ع.01) جوان2012، ص. 35

[3]نصر الدين بن شعيب، بومدين طيبي، نفس المرجع، ص. 33 –34.

مشاكل المتعددة الحاصلة داخل المجالس المحلية والتي أدت إلى توقيف المشاريع التنموية وتجميد المداولات.

• ربط ترشح المواطنين للمجالس المحلية المنتخبة في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية للانتقاء والترشح، مما أفرز قيادة غير مؤهلة تتحكم فيها عوامل تقليدية كالعروشيةوالجهوية على حساب المصلحة العامة.

•ضعف أداء الأحزاب وقيامها بدورها في التنشئة والتجنيد وتقديم البرامج على المستوى المحلي مما يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية المحلية.[1]

•الفساد الإداريفي الجماعات المحلية والذي يعدأكبر معرقل لمسار التنمية المحلية كونه يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية على مستوى المجتمعات السكانية المحلية ومن ثم المجتمع.

•البيروقراطية فالانحرافات البيروقراطية على المستوى المحلي أقوى وأشد، وجوهرها أناس يبحثون عن الامتيازات وتوزيع الامتيازات بطرق غير شرعية، وفي ظل ارتفاع الأسعار واضعافالامتيازاتللإداريين،فأمراضالبيروقراطيةتنتجعنضعفسياسةالدولةفيمجالالتكوينوالمبالغة فيالإجراءاتالإداريةوتعقيدها،وتضخمفيمجالالقوانينوالتنظيمات،وتنتج من خلال ذاتية الموظفين وإمكانيات التنظيم، كما يتعلق الأمر بغياب نظرة مستقبلية وتخطيط واقعي، ولهذا نجد الأمراض التي ما فتئت تنتشر عبر التنظيمات الإدارية المحلية نذكر منها : الإهمال وسوء معاملة المواطنين .بروز ظاهرة المحسوبية والوساطة وأثرها على مبدأ

[1]عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة. عنابة: مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010، ص.111.

تكافئ الفرصاستغلال وسائل وأدوات الدولة للاستعمال الشخصي وللكسب غير الشرعيطبيعة الامتيازات وندرتها ساعد في بروز ظاهرة الرشوة[1].

•بالرغم من وجود نصوص قانونية تنص على تفعيل دور المواطنين في القيام بأنشطة داخل البلدية والولاية وتشجيع إنشاء الجمعيات إلا أن مساهمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتنفيذها تبقى ضعيفة وغير مهتمة بالديمقراطية.[2]

المطلب الثاني: أفاق تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية

بالرغم من العوائق والصعوبات التي تعترض دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل استراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تتدخل فيها كل من البلدية والولاية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح أفاق وتطلعات جديدة من شأنها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل وذلك من خلال:

•ضرورة تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية في عمل المجالس المحلية ظهرت كمقاربة في تقرير البنك العالمي الذي دعى إلى تبني أسس "الإدارة التنموية الجديدة" عبر إشراك المجتمع المدني على المستوى المحلي بواسطة تحقيق الترابط بين عالمية حقوق

[1]سمير بن عياش، "انعكاسات طبيعة النظام السياسي على التسيير المحلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الأخيرة بعد 2011)،"ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، يومي 09 /10 أفريل 2007، ص. 12

[2]سليمان فايسة، نورة، "واقع الإدارة المحلية الجزائرية والتحديات التي تواجهها". ورقة مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، يومي 10/09 أفريل 2017، ص. 6.

الإنسان، ومقاربة الديمقراطية التشاركية التي تقوم أساسا على مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الراشد.

•تعزيز اللامركزية الإدارية حيث تعد اللامركزية أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي وسياق اقتصاد السوق، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه وتسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المجتمع الواجبة تلبيتها، وفي الأخير تفتح المجال للمنافسة، وبالتالي للفعالية في جلب الاستثمار وفي ترقية التنمية المحلية، ومن أجل تعزيز اللامركزية الإدارية يجب العمل على:

. ضرورة وضع نظام قانوني حقيقي للمنتخبين المحليين

. ضرورة تكريس سلطة اتخاذ القرار على المستوى المحلي

فعلى الإدارة المركزية حينها أن تتنازل عن جزء من صلاحياتها لصالح الجماعات المحلية،[1] إذا كنا نهدف إلى الوصول إلى إدارة محلية فعالة، لاسيما فيما يتعلق بتفويض عملية التخطيط واتخاذ القرار، بحيث يكتفي المركز بضمان الانسجام والتنسيق والتوجيه دون أن يتكفل بالتخطيط بصفة كلية يمنع فيه أي مشاركة في الجماعات المحلية في وضع مخططاتها .فالإدارة المركزية التي تستجيب لمتطلبات الانفتاح على جميع الأصعدة هي إدارة تنشيط، تنسيق، تشجيع وتوجيه، إلا أن الواقع يبين عكس ذلك، فمن جهة تعترف الإدارة المركزية باستقلالية الجماعات المحلية ومن جهة أخرى تبحث عن الوسائل التي تتعدى بها الحدود التي وضعتها هي بنفسها، فتحاول بذلك تقليص المجال الذي تمارس فيه السلطات المحلية اختصاصاتها .للإشارة، فإن معنى اللامركزية لا

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري"، حلقة دراسية، فرع الإدارة المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006 /2007، ص، ص 124،125

يتجسد فقط في منح الجماعات المحلية بعض الاستقلالية فيما يخص اتخاذ القرارات،وانما يعني أيضا تطبيق الديمقراطية عن طريق الانتخاب الذي يمنح الشرعية القانونية والشعبية للمنتخب، وذلك من خلال إشراك المجتمع المدني في عملية صنع واتخاذ القرارات، وهو شرط من شروط قيام النظام اللامركزي.

•ضرورة تطوير الكفاءات المحلية: وذلك عن طريق تكوين منتخبي وموظفي الجماعات المحلية الجزائري بحيث تحظي مسألة تكوين الناخب بالأهمية الكبرى فلا يكفي تعديل القوانين أو تحينها وعصرنتها بما يتلاءم تطور المجتمع إنما يستلزم الأمر تأهيل مطبقيها وتكوينهم وتلقينهم مستجدات هذه القوانين، فإن ضعف التدبير والتسيير الذي ميز التجارب السابقة للمجالس الشعبية الولائية والبلدية راجع في جزء منه إلى كون المنتخب غير مؤهل للقيام بمهامه بسبب عدم إلمامه بحقوقه وعدم وعيه بواجباته ومسؤولياته، وعليه فالتكوين هو السبيل الناجح لتحسين أداء العمل الجماعي ليرقي إلى الطموحات، فتكوين رؤساء ومستشاري الإدارات المحلية عنصر أساسي في كل استراتيجية حقيقية للامركزية باعتباره المسؤول ويكفل له رفع كفاءات وتلقينه المعرفة الضرورية لكل تنمية محلية[1].

•إعادة النظر في الحصة المالية للجماعات المحلية:

تشهد الساحة الجزائرية اليوم، تعالي أصوات العديد من المسؤولين المحليين، مطالبة بإعادة النظر في مسألة توزيع الموارد المالية الجبائية،ما بين الدولة والجماعات المحلية،اعتباراً أن النسبة المخصصة لهذه الأخيرة،والمقدرة بـ 10 %من المجموع الإجمالي للأموال المحصل عليها، غير كافية لتحقيق تنمية محلية متوازنة، سيما في

[1]فريدة مزياني، نسيم رشاشي، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العلمي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 06، ع. 01(جانفي 2019)، ص. 235.

ظل اقتصاد السوق، لأن الحصص المالية الحالية ضئيلة لا تؤهل الميزانيات المحلية لمباشرة نشاطاتها التنموية المختلفة .أمام هذه الوضعية، لابد من إعطاء نوعاً من الحرية إلى البلدية والولاية في مجال توزيع الموارد المالية للميزانيات المحلية، اعتباراً أن هذه الأخيرة تتشكل من قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، لذلك ينبغي إلغاء كل توزيع لحصص المالية على مستوى هذين القسمين من طرف الإدارة المركزية، حيث تصبح الإدارة المحلية كامل التصرف في تحديد وتوزيع نسب الاعتماد المالية لقسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، حسب ما تراه ملائما لتنميتها. [1]

تثمين الممتلكات المحلية :وذلك من خلال ضرورة البحث الدائم للجماعات المحلية عن نواتج الجباية والأملاك وتحصيلهم الفعلي، نظراً لما شهدته البلديات والولايات من إهمال لقواعد التسيير الحسن لأملاكها وعدم تمكينها من تحصيل كافة المداخيل المترتبة عن استغلال هذه الأملاك، ما جعل قضية تثمين الجماعات المحلية من الملفات الحاسمة التي شددت الوزارة الوطنية على صرامة تطبيقها والرقابة على مدى تجسيدها، وذلك لتحسين مردودية الأملاك المحلية وأخذ التدابير اللازمة لتثمينها دوريا واحصائها الحصري والشامل خاصة من خلال مراجعة طرق وشروط استغلالها، وكذا تحسين مختلف التعريفات والإتاوات (مثل: حقوق الطرق، حقوق التوقف، حقوق الأماكن والتوقف في القاعات والمعارض والأسواق..)، وكذا اختيار كيفية التسيير والاستغلال المناسب لأملاك البلديات والولايات من خلال تطبيق مبدأ المزايدة لمنح تسيير الأملاك المنتجة

[1] زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، مرجع سابق، ص ص. 140 –141

للمداخيل المحلات التجارية، الأسواق، المذابح...) وغيرها من الإجراءات التي تحقق موارد ذاتية مستدامة ودورية للبلديات والولايات.[1]

ترقية وتدعيم الاستثمار المحلي: يهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل ويرتبط بميادين متعددة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية التي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة ومضمونة ،وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، يمكن للجماعات المحلية أن تدخل في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر وايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها، ويحقق مكاسب وموارد مالية يمكن استخدامها في تنفيذ مختلف البرامج التنموية،وذلك من خلال تهيئة البيئة والمناخ الملائمين لاستقطاب رؤوس الأموال سواء كانت عامة أو خاصة، وطنية أو أجنبية أو الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين وفق دفتر شروط تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف.[2]

يعد الاستثمار المحلي خاصة في الميدان الفلاحي والصناعي أحد الدعائم المهمة لتحقيق التنمية المحلية في حالت ما إذا تدخلت الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات العولمة والاقتصاد الوطني وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

---

[1]إيمان قلال، "تأثير الأزمة النفطية على سير البلديات في الجزائر–بلديات ولاية معسكر نموذجاً –" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، يومي 8 و9 أفريل 2017)، ص. 10

[2]رياض جدار، "نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية في ظل تراجع الجباية البترولية"، مجلة صوت القانون، ج.01، ع.07 2017، ص.107.

إن انتهاج هذه الأفاق التنموية التي ذكرناها سابقا بالشكل المناسب على المستوى المحلي تؤدي إلى تفعيل أداء المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر، وترقيتها إلى مستوى مؤسسة عصرية ذات جودة عالية قادرة على الاستجابة لمتطلبات وانشغالات المواطنين في الحاضر والمستقبل، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة محليا ووطنيا.

خلاصة واستنتاجات:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية لولاية برج بوعريريج تقديم عام عن الولاية وما تتمتع به من إمكانيات تنموية هامة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياحي والثقافي، بالإضافة تم التطرق إلى دراسة المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج وذلك من خلال تبيان كيفية تكوينه وتشكيله، وكذا تحليل محتوى ومضمون بعض مداولات وتقارير لجان المجلس الشعبي الولائي خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 إلى غاية 2024 وذلك من أجل الكشف عن الدور التنموي الذي يقوم به المجلس الشعبي الولائي على مستوى إقليم الولاية، إلا أنه ما نستخلصه من خلال تحليلينا لمحتوى ومضمون هذه التقارير أن دور المجلس يقتصر فقط على تقديم اقتراحات للوصاية، كما تطرقنا إلى إبراز أهم الانجازات التنموية التي حققتها الولاية في إقليمها المحلي في مختلف بعض القطاعات التنموية الري والصحة، ، إلا أنه من خلال تشخيصنا لواقع انجازات التنمية المحلية بالمنطقة لاحظنا أن هذه الانجازات لم تكن في مستوى تطلعات المواطنين رغم أن الولاية تتوفر على مجموعة من الموارد المحلية والإمكانيات التنموية الهائلة التي تجعل منها قطب تنموي فعال في تحقيق التنمية المحلية .وبناء على نتائج دراستنا والتي تهدف إلى تقييم دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في تجسيده للتنمية المحلية على مستوى إقليم الولاية، من خلال ملفين تم عرضهما على المجلس الشعبي الولائي خلال أشغال الدورات العادية بحضور الوالي ومسؤولي القطاعات ، فقد اتضح لنا أن دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج يتسم بالضعف ولا يمتلك الصلاحيات والاختصاصات الكافية للقيام بدوره الفعلي في تجسيد التنمية المحلية على مستوى الإقليم الجغرافي للولاية، حيث نجد الوالي هو الذي يمتلك الصلاحيات الأكبر في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية بينما يقتصر دور المجلس في

تقديم مقترحات فقط للوصاية دون أن يمتلك السلطة التقريرية والتنفيذية في ذلك، بالإضافة إلى غياب استراتيجية التنمية المحلية في البرامج والمشاريع التنموية وعدم تفعيل آلياتها، وهذا راجع إلى نقص الوعي لدى المنتخبين المحليين والمسؤولين المحليين بهذه الاستراتيجية الجديدة وكيفية تطبيقها في البرامج والمشاريع المزمع إنجازها، كما تم استخلاص من نتائج الدراسة الميدانية أن علاقة المجالس المحلية بالمواطنين هي علاقة شبه منعدمة ويظهر ذلك من خلال عزوف المواطنين من المشاركة في عملية التنمية المحلية ، ومن جهة أخرى فقدان الثقة بين المواطنين والممثلين المنتخبين هذا ما يقلل من فعالية التنمية المحلية بالولاية.

الخاتمة

الخاتمــة:

في ختام دراستنا هذه حول "دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة ولاية برج بوعريريج2024/2022"يمكن القول أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي، باعتبارها أداة ووسيلة أساسية في تحريك عجلة التنمية المحلية ، فهي تمثل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية مع الدولة في إدارة الإقليم، والحفاظ على الإطار المعيشي و تحسينه للأجيال الحالية والقادمة، وذلك بالتوفيق بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية، إلا أنه في الواقع يظهر لنا الفرق الكبير بين الإطار النظري والتطبيقي، أي بين ما هو منصوص عليه في القوانين وبين ما هو مجسد في الميدان، حيث يبقى دور هذه المجالس المحلية ضعيف، وبعيد كل البعد عن تحقيق تنمية محلية ناجعة وفعالة .وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية والعملية:

–تعتبر التنمية المحلية مطلباً أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية وثروات البيئة ومواردها، بين الأجيال المتعاقبة والمختلفةإذ لا يمكن للتنمية المحلية أن تتحقق، إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي يتم صياغتها وتنفيذها من الجوانب القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية .

– إن تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مرهون بإشراك جميع الفواعل المحلية من مجتمع مدني، مواطن محلي وقطاع خاص إلى جانب المجالس المحلية وهذا ما يؤدي في الأخير إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي .

وبالرغم من الدور الجوهري الذي تتمتع به المجالس المحلية المنتخبة في تسيير شؤون المواطنين، وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، وتنفيذ

السياسات العامة، إلا أنه يظهر لنا في الواقع من خلال تشخيصنا لنظام المجالس المحلية في الجزائر تعدد الصلاحيات والاختصاصات التنموية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وكذا في مجال حماية البيئة وغيرها، والتي أوكلها المشرع الجزائري للبلديات والولايات على حد سواء عبر مختلف النصوص القانونية، خاصة في ظل القوانين الجديدة معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل والآليات القانونية الضرورية التي تساعدها على القيام بدورها بكفاءة وفعالية، إلا أن هذه المجالس من الناحية الممارساتية نجدها لا تتمتع بالصلاحيات والاختصاصات الكافية لتسيير شؤونها المحلية، ولا تمتلك سلطة اتخاذ القرارات المحلية، حيث نجد التدخل الملحوظ لسلطة الوصاية بشكل مستمر في تسيير عملية التنمية، وهذا ما يؤثر على استقلالية المجالس المحلية في مباشرة اختصاصاتها التنموية، وبالتالي فإن هذا الأمر يعد مناقضا تماماً لمبدأ اللامركزية الإدارية ويحد من استقلالية المنتخبين المحليين في تسيير وتدبير الشأن المحلي العام.

ضعف علاقة المجالس المحلية بالمواطنين (المجتمع المدني) ويعود ذلك بسبب غياب الاتصال والتعاون والتشاور فيما بينهم، إضافة إلى فقدان الثقة بين المواطنين والممثلين المنتخبين، حيث نجد المواطن منشغل بشؤونه الخاصة وابتعاده عن أداء دوره في المشاركة المحلية، إذ نجد مهمته تنتهي بمجرد انتهاء عملية انتخاب المجالس المحلية ومن جهة أخرى نجد المنتخبين المحليين بدل من اهتمامهم بتحديد أولويات التنمية المحلية واشراك المواطنين في عملية التنمية نجدهم يهتمون بالصراعات الحزبية فيما بينهم حول المناصب وتحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية على حساب المصلحة العامة، وبالرغم من الإطار القانوني الذي يمنح للمواطنين الحق في حضور مداولات جلسات اللجان المختلفة داخل المجالس المحلية ،هذا بالإضافة إلى وجود معوقات أخرى سياسية، اقتصادية، قانونية، إدارية وبيئية التي تحد من كفاءتها وفعاليتها والناتجة عن

البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها الحكم المحلي، لذا بات من الضروري إصلاح هذه المجالس إصلاحا شاملاً يتماشى مع التغيرات والتطورات الحاصلة في جميع مجالات الحياة على الصعيد الإقليمي

ومن خلال نتائج دراستنا التي تسعى إلى البحث عن مدى قيام المجلس الشعبي الولائي بولاية برج بوعريريجبدوره الفعلي في تحقيق التنمية المحلية خلال عهدته الانتخابية الممتدة من 2022إلى غاية 2024، وذلكبعرض ملفين حساسين (الري والصحة) فقد تبين لنا:

إن دور المجلس الشعبي الولائي هو دور رمزي ومحدود، حيث لا يمتلك الصلاحيات والاختصاصات الكافية للقيام بدوره التنموي والخدماتي على أكمل وجه، إذ نجد أن الوالي هو الذي يمتلك الصلاحيات الأكبر في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية، بينما يقتصر دور المجلس الشعبي الولائي في دراسة وضعية وقطاعات معينة، والخروج بعدة ملاحظات وتوصيات تعرض على الوالي، ومسؤولي القطاعات أثناء انعقاد المداولات لمناقشتها وتنفيذها على أرض الواقع، إلا أن هذه التوصيات غير ملزمة بالتنفيذ.

يواجه المجلس الشعبي الولائي على مستوى الولاية العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية منها ضعف المورد البشري المؤهل في إعداد وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية، ونقص التمويل المحلي

ويظهر ذلك من خلال ضعف الإيرادات المحلية واعتماده بالدرجة الأولى على مساهمات واعاناتالدولة، الأمر الذي يجعل المجلس الشعبي الولائي من تبعية للسلطة المركزية ولا يستطيع أن يرسم سياسة محلية تنموية مستقلة عن السياسة التنموية للدولة وهذا ما يعرقل من أداء دوره بفعالية، كما نجد أيضا من أبرز المعوقات التي يواجهها المجلس هو البيروقراطية ويظهر ذلك من خلال التأخر الكبير في انجاز العديد من المشاريع التنموية

علىمستوى الولاية بسبب تعقيد وبطيء الإجراءات الإدارية للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع ما، إضافة إلى هذه العوائق نجد ضعف التخطيط العقلاني والمحكم لدى السلطات المحلية والذي لا يراعي فيه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية والمشاركة السياسية للمواطنين ومختلف الفواعل المحلية الموجودة في المجتمع المحلي.

وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقاً يمكن إعطاء بعض الاقتراحات الهامة من أجل تفعيل دور وأداء المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر وهي:من أجل تجسيد التنمية المحلية بالجزائر لا بد من توفر نظام سياسي يؤمنبضرورة استقلالية الجماعات المحلية من الناحية المالية والإدارية وامكانيةتدعيممجالسهاالمحلية بالمعينين ذوي الخبرة للمساهمة الفعلية لتحديث وترشيد عمل الجماعات المحلية وفق أهداف التنمية المحلية.

ضرورة وضع إطار قانوني واضح يحدد فيه آليات تفعيل مشاركة المواطنين كأطراف فاعلة في صنع القرارات المحلية، بحيث تكون هذه المشاركة مضمونة ومحمية، وتؤسس لمجتمع مدني فعال وديمقراطية تشاركية مجسدة واقعياً.

ضرورة تعديل النظام الانتخابي، وذلك باشتراط المستوى التعليمي والتأهيلي في الترشح لعضوية المجالس المحلية بما يضمن تعزيز كفاءة هذه المجالس في القيام بدورها الخدماتي والتنموي.

ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لعمل المجالس المحلية وذلك من خلال منح صلاحيات وأدوار أوسع في المجال التنموي، والتخفيف من حدة الرقابة الإدارية الممارسة والمفروضة عليها بالشكل الذي يجعل هذه المجالس في استقلالية تامة ومطلقة في مباشرة مهامها والأدوار المنوط بها.

ضرورة تكوين المنتخبين والموظفين المحليين بصفة دورية ومستمرة، في تسيير الشأن المحلي العام، وذلك باعتبار أن عملية التكوين تمثل حجر الزاوية، لضمان التطبيق السليم والجيد للقوانين،وضمان التجسيد الفعلي للبرامج والمشاريع التنموية.

وعليه يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن تنمية محلية ناجعة، بدون وجود مشاركة محلية حقيقية ،من مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع المحلي، من مواطن محلي، مجتمع مدني محلي وقطاع خاص، ولا وجود لمشاركة محلية حقيقية، بدون وجود مجالس محلية مستقلة، من الناحية الإدارية والمالية، تعبر عن احتياجات وأهداف المجتمع المحلي في الحاضر، والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة في المستقبل، ولا وجود لمجالس محلية مستقلة بدون التطبيق السليم والجيد للامركزية الإدارية الحقيقية، وهذا الأمر يتطلب توافر إرادة سياسية قوية ،لدى مختلف الهيئات المحلية والمتدخلين، والفاعلين السياسيين على حد سواء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجـع:

أ- الكتب والمجلدات:

1- لباد ناصر ، القانون الإداري للتنظيم الإداري، ط3 ،الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، 2005،

2-صالحي عبد القادر، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر1 ،2010.

3-زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع .الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014

4-أحمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2013

5-حامد سمير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن: دار الشروق للنشر، 2007

6-محمد عبد الوهاب سمير، الحكم المحلي والتنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

7-عودة المعاني أيمن،الإدارة المحلية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2010.

8-سعيد إبراهيم حسن، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1990

9-الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسات في علم الاجتماع السياسي، ج1، الإسكندرية: دار المعارف، 1986/03/01

10-محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1988

11-عبد اللطيف أحمد رشاد، تنمية المجتمع وقضايا العالم التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع، 1995.

12–محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986

13–بدوي زكي محمد "،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" لبنان:بيروت، مكتبة لبنان 1993

14–ياسين نور الدين، " نحو مجالس شعبية محلية": دراسة استطلاعية لرؤية عينة من المواطنين،القاهرة:مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 77ص، 2010

15–حسين مصطفى حسين،" الإدارة المحلية المقارنة"، ط 02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982، ص 73.

16–محيو أحمد،"محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا "، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990

زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع .الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014

17–حنان عبد القادر، محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودورة في التنفيذية المحلية –دراسة مقارنة– (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، 2016

18–بن حدة باديس، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي –دراسة مقارنة– (الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية)، ط.1، 2016

19–الطهراوي على هاني، القانون الإداري (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1،)2006

20–المبيضين صفوان، الإدارة المحلية – مداخل التطوير–عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014

21–بعلي محمد الصغير، القانون الإداري، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013

22–الطعامنة محمود محمد، "نظم الإدارة المحلية –المفهوم والفلسفة والأهداف"– (ورقة قدمت في الملتقى العربي الأول حول: " نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

23–الطماوي محمد سليمان، الوجيز في القانون الإداري –دراسة مقارنة– (القاهرة: دار الفكر العربي، (د سن)

24–حمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2013

25–عبد العزيز محمد وناصف عطية إيمان،التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000

26–بوضياف عمار، شرح قانون الولاية07/12، شرح قانون الولاية. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط.1 ،2012

27–اللوزين موسى،التنظيم وإجراءات العمل، ط2،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2002

28–حاروش نور الدين وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة (الجزائر: دار الأمة، د س ن)

29–السبتي وسيلة، التمويل المحلي والتنمية المحلية: صندوقي الزكاة والأوقاف (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع،)، ط1، 2017

30–بوضياف عمار، شرح قانون البلدية 10/11، شرح قانون البلدية. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط.1 ،2012

31– علي سعيدان ، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012

32– عشي علاء الدين ، شرح قانون البلدية، الجزائر: دار الهدى، 2011

33 . لباد ناصر، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010

34 . العوالمة نائل، إدارة التنمية وتطبيقاتها، عمان، ياسين للخدمات الطلابية ،2000

35. ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطارالحوكمة. عنابة: مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010

ب- الرسائل والمذكرات والمجلات والمقالات والمحاضرات:

رسائل الماجستير:

1- علي محمد ، مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011

2- سي يوسف أحمد ،» تحولات اللامركزية فيالجزائر حصيلة وآفاق «مذكرة لنيل شهادة الماجستير،) جامعة مولود معمري تيزي وزوو، كليةالحقوق، . 11

3- صالحي عبد القادر،الجماعاتالإقليمية بين الاستقلالية والتبعية،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير فيالقانون،) الجزائر: جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق،2010)

4- نبيل عبد المولد ، الإصلاح الإداري 1995-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006

5- يحي زكريا ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009،2008

الرسائل والمجلات والملتقيات العلمية:

1-زيدان جمال، دور العالم في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية، سعيدة، ع1، 2013.

2-الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصاديةوالاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، و.م.أ، 1998.

3- قاصي خير الدين ، الديمقراطية التشاركية، برديم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أكاديميا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

4-زيدان جمال، سياسات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أكاديميا، عدد2، جامعة حسيبةبن بوعلي الشلف، 2014

5- عوملي بسمة ، تشخيص نظام الإدارةوالماليةالمحلية فيالجزائر،مجلةاقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،

6- مليكة سليمان طيب ، إشكالية التنمية المحلية في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39 ،2008

7- بلجبل عتيقة ، "دور الإدارة المحلية الجزائرية في حماية البيئة"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.12سبتمبر 2016

8- فريجة حسين ، "الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع 6 (2009)

9- بن عياش سمير ،"أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة "، المجلة الجزائرية السياسات العامة، ع. 2، أكتوبر 2013

10- قلال إيمان ، "تأثير الأزمة النفطية على سير البلديات في الجزائر-بلديات ولاية معسكر نموذجاً -" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، يومي 8 و9 أفريل 2017)

11- جدار رياض ، "نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية في ظل تراجع الجباية البترولية"، مجلة صوت القانون، ج.01، ع.07 2017

12- مزياني فريدة ، رشاشي نسيم ، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العلمي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م. 06، ع. 01(جانفي 2019)

13- عياشبن سمير ، "انعكاسات طبيعة النظام السياسي على التسيير المحلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الأخيرة بعد 2011)،"ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، يومي 09 /10 أفريل 2007

14- نورالدين بن شعيب، بومدين طيبي، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، (م1، ع.01) جوان 2012

15- سليمانفايسة، نورة، "واقع الإدارة المحلية الجزائرية والتحديات التي تواجهها". ورقة مقدمة للملتقى الوطني العاشر حول: "تسيير الإدارة المحلية بين الثوابت والمتغيرات الدولية والوطنية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، يومي 10/09 أفريل 2017.

16- ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية، ص:33 عبر الموقعwww.ulum.nl25: 13 ,24/042019 le ,:

المصادر القانونية:

1–قانون البلدية رقم 09/90، المؤرخ في 1990/04/07، الجريدة الرسمية، عدد 15،المؤرخة في، 11/04/1990.

2–قانون لانتخابات رقم 07/97، المؤرخ في 06 مارس 1997، المعدل بقانون 01/04، المؤرخ في 07 فيفري 2004، الجريدة الرسمية، عدد 09، الصادرة في 11 فيفري 2004

3–قانون الولاية رقم 09/90، المؤرخ في 1990/04/07، الجريدة الرسمية، عدد 15، المؤرخة في 11/04/ 1990:

4–القانون العضوي للانتخابات 01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021 الجريدة الرسمية العدد 17 الصادرة في 07 أوت 2021

5–قانون الانتخابات رقم 13/89، المؤرخ في 07 أوت 1989، الجريدة الرسمية، عدد 32، الصادرة في 07 أوت 1989

6–قانون البلدية رقم 10/11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة في 03 يونيو 2011.

7–قانون الولاية رقم 07/12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، عدد12، الصادرة في 29 فبراير 2012

8–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 372/81، المؤرخ في 26 ديسمبر 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في القطاع السياحي، الجريدة الرسمية، ع.32، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1981، المادة03

9–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 86/07، المؤرخ في 2007/03/11، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، ع. 17، الصادرة بتاريخ، 2007 مارس 13 المادة10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19/01، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها،الجريدة الرسمية، ع. 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15، المادة32

الوثائق الإدارية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مونوغرافيا ولاية برج بوعريريج، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية برج بوعريريج،2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية التشغيل، حصيلة نشاطات لولاية برج بوعريريج،2024،2023،2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية التربية والتعليم، ولاية برج بوعريريج، تقرير خاص بقطاع التربية والتعليم،2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، تقرير لجنة الفلاحة والسياحة والري والغابات والصيد البحري حول: "ملف قطاع الري برج بوعريريج. المجلس الشعبي الولائي، الدورة العادية الثانية للمجلس الشعبي الولائي المنعقدة فيديسمبر 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة حول: "ملف قطاع الصحة بولاية برج بوعريريج "، المجلس الشعبي الولائي"، الدورة العادية الثانية لسنة 2014، المنعقدة في أكتوبر 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، مديرية التشغيل، تقرير حول حصيلة النشاطات،2024.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ولايةبرج بوعريريج،مديرية المصالح الفلاحية، تقرير حول حصيلة النشاطات، 2024/2023.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ولاية برج بوعريريج،مديرية التشغيل، حصيلة نشاطات لولاية برج بوعريريج، 2024.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،محافظة الغابات، حصيلة النشاطات،2024.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،وحدة الجزائرية للمياه، حصيلة النشاطات،2023/2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،الديوان الوطني للتطهير، حصيلة النشاطات،2023/2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مديرية الموارد المائية، حصيلة النشاطات،2024/2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مديرية الإدارة المحلية، حصيلة النشاطات،2024/2023.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،مديرية الصحة والسكان، حصيلة النشاطات،2024/2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج، ديوان المجلس الشعبي الولائي، أشغال اللجان،2024/2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية برج بوعريريج،السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، نتائج الانتخابات المحلية لـ سنة2021.

المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة: دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري"، حلقة دراسية، فرع الإدارة المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006 /2007

----------فهرس الجداول----------

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التنظيم الإداري لدوائر وبلديات الولاية	62
02	جدول يوضح التأطير البشري للمؤسسات العمومية الصحية	67
03	مختلف التشكيلات السياسية للمجلس وعدد المقاعد لكل تشكيلة	71
04	يوضح البرنامج الاستعجالي الخاص للزود بالمياه لولاية برج بوعريرج	86-86
05	البرامج والهياكل المسجلة للإنجاز من طرف مديرية التجهيزات العمومية	92

الفهـــرس

دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية

برج بوعريريجبين سنة(2022 – 2024)

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	12-4
الفصل الأول: الإطار المعرفي للمجالس المحلية والتنمية المحلية	13
المبحث الأول: مفهوم المجالس المحلية	14
المطلب الأول: تعريف المجالس المحلية	15-14
المطلب الثاني: السياق التاريخي لتطور المجالس المحلية	21-16
المطلب الثالث: موقع الإدارة المحلية من التنظيم الإداري	28-22
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	29
المطلب الأول: مفهوم التنمية	30-29
المطلب الثاني: أهداف ومجالات التنمية المحلية	35-30
المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية المحلية	38-36
الفصل الثاني: أدوار المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية	41
المبحث الأول: دور المجالس المحلية البلدية في تجسيد التنمية المحلية	42
المطلب الاول: على مستوى الاجتماعي والثقافي	46-42
المطلب الثاني: على مستوى السياسي والاقتصادي	47-46
المبحث الثاني: دور المجالس الولائية في تجسيد التنمية المحلية	48
المطلب الأول على مستوى الاجتماعي والثقافي	51-48
المطلب الثاني: على مستوى السياسي والاقتصادي	54-51
الفصل الثالث: المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج (دراسة حالة بين	57

سنة2024/2022)	
المبحث الأول: نظرة عامة حول ولاية برج بوعريريج	58
المطلب الاول: التعريف بولاية برج بوعريريج	62-58
المطلب الثاني: الامكانيات التنموية للولاية	69-63
المطلب الثالث: التعريف بالمجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج	72-69
المبحث الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج في اقتراح وتجسيد المشاريع	73
المطلب الأول: ملف قطاع الري	87-73
المطلب الثاني: ملف قطاع الصحة	92-87
المبحث الثالث: أفاق ومعوقات المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية	93
المطلب الاول: معوقات أداء دور المجالس المحليةفي تحقيق التنمية المحلية	101-93
المطلب الثاني: أفاق تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية	106-101
الخاتمة	114-109
قائمة المراجع	122-115
فهرس الجداول	123

الملخــص:

تتناول هذه الدراسة إحدى الإشكاليات الراهنة المطروحة للنقاش، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الدولة الجزائرية، ألا وهي "دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية برج بوعريريج 2022–2024"، وذلك انطلاقًا مما تتمتع به هذه المجالس المحلية، وفقًا لقوانينها، من صلاحيات واسعة في إدارة وتسيير شؤون المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية وغيرها، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية للأجيال الحالية والمستقبلية. وللاطلاع على موضوعنا بشكل وافٍ، تضمنت الدراسة جانبين: الجانب النظري والجانب العملي، مقسمين إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمجالس المحلية والتنمية المحلية، وفي الفصل الثاني، أدوار المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر، فيما يتعلق بالفصل الثالث. والفصل الأخير يتعلق بالجانب الميداني للدراسة، حيث خصص لدراسة حالة ولاية برج بوعريريج، وتحديدًا دور مجلسها الولائي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2024، وذلك بهدف الكشف عن الدور الحقيقي للمجلس الولائي لولاية برج بوعريريج وتقييم مستوى أدائه من خلال تحليل ملفالري والصحة الذي قامت به لجان المجلس.

الكلمات المفتاحية: المجالس المحلية بالجزائر، التنمية المحلية ، ولاية برج بوعريريج، المجلس الشعبي الولائي.

Abstract:

This study addresses a current issue under discussion, particularly in light of the current economic conditions facing the Algerian state, namely "The Role of Local Councils in Achieving Local Development in Algeria - A Case Study of the Wilaya People's Council of Bordj BouArreridj 2022-2024." This study is based on the broad powers these local councils enjoy, in accordance with their laws, in managing and administering citizens' affairs and improving their standard of living in social, economic, health, environmental, and other areas, thus leading to local development for current and future generations. To fully explore our topic, the study includes two aspects: theoretical and practical, divided into three chapters. In the first chapter, we address the conceptual framework of local councils and local development. In the second chapter, we discuss the roles of local councils in embodying local development in Algeria, in relation to the third chapter. The final chapter addresses the field-based aspect of the study, devoted to a case study of the state of Bordj BouArreridj, specifically the role of its state council during the period from 2022 to 2024. The aim is to reveal the true role of the state council of Bordj BouArreridj and assess its performance through an analysis of the irrigation and health files conducted by the council's committees.

Keywords: Local councils in Algeria, local development, Bordj BouArreridj state, state popular council